

جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

أثر مخاطر التأمين على المردودية المالية لشركة التأمين

دراسة قياسية لشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) وشركة أليانس للتأمينات الجزائرية (ALLIANCE)

الفترة 2009-2015

إشراف الأستاذ:
د. بوكار عبد العزيز

إعداد الطلبة:
- يافة عبد اللطيف
- يوسفى عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الصفة

اللقب و الإسم

رئيسا

أ. بلوفى عبد المالك

مشرفا

د. بوكار عبد العزيز

مناقشا

أ. نعماوي راشيدة

الموسم الجامعي: 2016-2017

كلمة شكر

قال تعالى: ((ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) سورة النمل الآية (19).

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه المعين على الصعوبات، نحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل نرجوا أن يجعله في ميزان حسناتنا بفضلته، وصل اللهم على سيدنا محمد نور الأبدان وضيائها وطب القلوب ودوائها أحب خلق الله إلى الله.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم

إلى جميع الإخوان والأخوات كل واحد باسمه، إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء الأعمام كل باسمه

إلى جميع الأساتذة كلية علوم الاقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير

إلى السادة اعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

والشكر موصول بأحر عبارات التقدير والاحترام إلى من سعى جاهداً إلى تعليمنا المنهج قبل إخراج المنهج إلى الأستاذ المشرف الدكتور (بوكار عبد العزيز) الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وأرائه القيمة، نسأل الله العظيم إن يوفقه لما يحب ويرضى وينعم عليه من فضله الواسع جعل الله عمله في ميزان حسناته إن شاء الله.

إلى جميع الزملاء خاصة دفعة ماستر مالية المؤسسة

إلى كل طالب وباحث علم نهدي هذا البحث المتواضع عرفانا ومحبة.

عبد اللطيف * عبد الرحمان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا
ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل
الله علينا أما بعد
فإلى من نزلت في حقهم
الآيتين الكريمتين في قوله
تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا
إياه وبالوالدين إحسانا إما
يبلغن عندك الكبر أحدهما
أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا
تنهرهما وقل لهما قولا كريما
واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل رب ارحمهما كما
ربياني صغيرا ﴾

{ الإسراء 32 - 33 }

نهدي هذا العمل
المتواضع إلى أعلى ما نملك في
الوجود الوالدين الكريمين
حفظهما الله لنا ...

الإهداء

واللذان سهرا وتعبا على
تعليمنا في إتمام هذا
العمل...

وإلى أفراد أسرنا ، سندنا في
الدنيا ولا نحصي لهم فضل ...
وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل
باسمه ...

إلى أساتذتنا الكرام ...
وفي الأخير نرجوا من
الله تعالى أن يجعل عملنا هذا
نفاعا يستفيد منه الجميع

عبد اللطيف* عبد الرحمان

ا.	العنوان المذكورة .
اا.	كلمة شكر.
ااا.	فهرس الجداول.
اااا.	فهرس الأشكال.
ااااا.	فهرس الملاحق.
أ - د	مقدمة عامة.
26- 7	الفصل الأول :مدخل مفاهيمي حول التأمين وشركات التأمين
7	تمهيد
8	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول نشاط وطبيعة التأمين.
8	المطلب الأول : ماهية التأمين.
11	المطلب الثاني :أنواع التأمين.
12	المطلب الثالث :أهمية نشاط التأمين.
14	المبحث الثاني :الإطار التصوري لشركات التأمين.
14	المطلب الأول : ماهية شركة التأمين.
16	المطلب الثاني :تصنيف شركات التأمين.
18	المطلب الثالث :أهمية شركات التأمين على الاقتصاد الوطني.
19	المبحث الثالث :طبيعة والية العمل في شركات التأمين
19	المطلب الأول :الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين
23	المطلب الثاني : : مصادر دخل ومصاريف شركات التأمين
24	المطلب الثالث :الاستثمار في شركات التأمين
26	خلاصة
53 - 28	الفصل الثاني : المردودية المالية والمخاطر التأمينية في شركات التأمين
28	تمهيد
29	المبحث الأول :المردودية المالية لشركات التأمين.
29	المطلب الأول :دراسة المفاهيم المتعلقة بمردودية شركة التأمين.
32	المطلب الثاني :محركات المردودية في شركات التأمين.
33	المطلب الثالث :أهمية المردودية.
33	المبحث الثاني :المخاطر التأمينية وعلاقتها بمردودية المالية لشركة التأمين.
33	المطلب الأول :طبيعة المخاطر التأمينية لشركات التأمين
36	المطلب الثاني :دراسة إخطار الاكتتاب في شركات التأمين.
41	المطلب الثالث أخطار الاستثمار في شركات التأمين.
49	المبحث الثالث :أستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين.
49	المطلب الأول إدارة المخاطر .
50	المطلب الثاني :أهداف وأدور إدارة المخاطر.
51	المطلب الثالث :علاقة المردودية بمخاطر التأمينية وإدارة المخاطر.
53	خلاصة.
76 - 55	الفصل الثالث :دراسة حالة الشركتين CAAT وشركة ALLIANCE

55	تمهيد.
56	المبحث الأول: منهجية ووسائل الدراسة التطبيقية.
56	المطلب الأول: تقديم مجتمع الدراسة.
62	المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة.
62	المطلب الثالث: الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية
66	المبحث الثاني: تحليل البيانات وعرض وتفسير النتائج.
66	المطلب الأول: تفسر العلاقة بين المتغيرات من خلا النتائج CAAT .
71	المطلب الثاني: تفسر العلاقة بين المتغيرات من خلال النتائج ALLIANCE .
74	المطلب الثالث: نتائج الدراسة.
76	خلاصة.
82 - 78	خاتمة.
87 - 84	قائمة المراجع و المصادر.
89	قائمة الملاحق.



قائمة الأشكال
والجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	الجدول (01) المساهمون في رأس المال الشركة.	01
64	الجدول (02) نتائج المتعلقة بشركة CAAT.	02
65	الجدول (03) نتائج المتعلقة بشركة ALLIANCE .	03
69	الجدول (04) : اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة CAAT	04
70	جدول (05) تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة CAAT	05
72	الجدول (06): اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة ALLIANCE	06
73	جدول (07) تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة ALLIANCE	07

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	الجدول (01) المساهمون في رأس المال الشركة.	01
64	الجدول(02)نتائج المتعلقة بشركة CAAT.	02
65	الجدول (03)نتائج المتعلقة بشركة ALLIANCE .	03
69	الجدول (04) : اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة CAAT	04
70	جدول (05) تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة CAAT	05
72	الجدول (06): اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة ALLIANCE	06
73	جدول (07) تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة ALLIANCE	07



مقدمة

عامّة

تمهيد

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد نظرا للدور المزدوج الذي تقوم به فهي تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها، كما تقوم بتوظيف الأموال المجمعة لديها في أوجه الاستثمار المختلفة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه شركات التأمين (تجارية كانت أو تعاونية) كل أنواع المخاطر المالية والتشغيلية، وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات الملائمة لإدارة تلك المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية في ذلك.

ولعل من أهم هذه المخاطر التي تواجه شركات التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئها (بشكل خاص المؤمن لهم)، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق.

وللحد من هذه المخاطر لا بد من الاستعانة بالآليات حديثة للإدارة والرقابة من خلال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث يتضمن هذا المفهوم مجموعة من القواعد والمبادئ التي تستهدف توفير إجراءات رقابية داخلية فعالة، وأدوات ضبط وتشريعية خارجية صارمة. وعلى هذا الأساس، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تلك المخاطر التي تؤثر على المردودية المالية في شركات التأمين الجزائرية والبحث عن الآليات للحد من تلك المخاطر من أجل تعظيم قيمة شركات التأمين بما يضمن لها النمو والاستمرارية.

طرح الإشكالية:

من هذا المنطلق تتجلى معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث كالتالي:

***ما مدى تأثير المخاطر التأمين على المردودية المالية لشركات التأمين؟**

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- ما هي أهم المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وما هي أهم مسبباتها؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مخاطر التأمين (مؤشر التغير في حجم الإخطار، نسبة سيولة، ومؤشر التغير في الاكتتاب) المردودية المالية؟
- ما مدى تأثير تلك المخاطر المذكورة أعلاه على عينة الدراسة المتمثلة في شركة الجزائرية للتأمينات وشركة أليانس للتأمينات.
- كيف يتم إدارة مخاطر في شركات التأمين التأمين؟

الفرضيات:

- تمثل أهم المخاطر التي تواجهها شركات التأمين في مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار.
- من بين مسببات المخاطر التأمينية تقلبات سوق التأمين وزيادة المنافسة في هذا القطاع.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في حجم الإخطار و المردودية المالية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الاكتتاب المردودية المالية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة والمردودية المالية.
- تتم إدارة المخاطر وفق وضع إستراتيجية من طرف قسم إدارة المخاطر.

أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقديم إطار معرفي نظري يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة.
- التعرف على مختلف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في حد ذاته.
- التعرف على مختلف السياسات التي تعتمد عليها شركات التأمين لتسيير وإدارة أخطارها.
- اختبار العلاقة بين المخاطر التأمينية وتأثيرها على المردودية المالية في شركات التأمين.
- محاولة تطبيق الأساليب الكمية و الإحصائية لقياس تأثير المخاطر على المردودية وربط ما هو نظري بالجانب الحسابي والتحليلي، من أجل الوصول إلى نتائج مكممة تزيد من دقة التحليل.

مبررات اختيار الموضوع:

- إن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في اعتبارات موضوعية من جهة تتمثل في:
- كون موضوع إدارة المخاطر من المواضيع الحديثة خاصة بالنسبة للمخاطر التي تواجه شركات التأمين.

- و هناك أسباب ذاتية تتمثل خاصة في:
- الميول إلى المواضيع الخاصة بإدارة المخاطر.
- نقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهميته.
- الدور الهام والمحوري الذي تؤديه إدارة المخاطر في شركات التأمين.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في التطرق إلى إدارة المخاطر التأمينية في شركات التأمين الجزائرية ودراسة تأثير هذه المخاطر على المردودية المالية لما لها من أهمية خاصة بالنسبة للمساهمين ومالكي شركة التأمين ، بحيث يعد من المواضيع الحديثة التي تندرج الكتابة فيها، هذا من جهة و من جهة أخرى فان استخدام النسب المالية للتنبؤ بوجود مخاطر في محافظ شركات التأمين له أهمية بالغة باعتبارها من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في شركات التأمين مما يتطلب تدخل لإدارة هذه المخاطر حتى لا تؤثر على محافظه.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: من سنة 2009 إلى 2015
الإطار المكاني: الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، وشركة أليانس للتأمينات (ALLIANCE).

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقصد الإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب الأمر منا اعتماد المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري المتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وإدارتها وعلاقتها المردودية المالية وكذا استخلاص أهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لنتمكن من خلالها من تدعيم الأسس النظرية، أما ما يلائم الجزء التطبيقي- الدراسة القياسية- فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة مستعينين بطريقة البيانات كأداة إحصائية لتأثير المخاطر على المردودية المالية وذلك من أجل دراسة هذه المخاطر هل تؤثر على المردودية المالية أم لا وذلك من أجل تحديدها وإدارتها انطلاقاً من عينة مؤسسات شركات التأمين الجزائرية باستخدام البرنامج الإحصائي الأفيوس.

أدوات الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات تشمل متغيرات موضوع الدراسة إذ تم الاعتماد على المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية شملت كتب مقالات، مجلات، وملتقيات، وتم التطرق لها في محتوى الذكر.

صعوبات البحث:

- و تتمثل أهمها في:
- قلة المراجع باللغة العربية التي تتناول إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- قلة الدراسات السابقة في موضوع إدارة المخاطر، وعدم وجود دراسة بنفس المتغيرات.
- عدم وجود إدارة متخصصة في المخاطر في شركات التأمين محل الدراسة لولاية إدار.
- تغيير النظام المحاسبي والمالي كان السبب الرئيسي وراء القيام بالدراسة على عينة مشاهدة اقل، مما جعل نتائج الدراسة القياسية نتائج مقبولة على المدى القصير.

الدراسات السابقة

- 01- تقرير مجموعة الاتحاد الأوروبي، (الملاءة من تعهدات التأمين) 1997
بينت فيه أن أهم أسباب قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية ونتائج جيدة في شركات التأمين يعود إلى:
*خطر التشغيل الذي يرجع إلى نقص الخبرة وعدم الكفاءة في التسيير بالإضافة إلى أعمال الغش.
*خطر الاكتتاب الذي يعود إلى عدم التسعير الجيد وعدم التسيير الجيد للاكتتاب وعدم ملاءة برامج إعادة التأمين.

*خطر التخصيص الذي يرجع إلى عدم كفاية المخصصات لتغطية الالتزامات.
*مخاطر أخرى تعود إلى الاستثمارات غير المحترسة ونقص قدرة الهيئات الوصية للتدخل فيما يخص الرقابة.

02- (اثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص : مالية المؤسسة من إعداد الطالبة :فريال وريدة فنتي جامعة ورقلة 2015.
التي بينت أهم المخاطر التي تعرض لها شركات التأمين مع القيام بدراسة قياسية للمجموعة من شركات التأمين في الجزائر.

هيكل البحث:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار

الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أحدهما نظري وآخر تطبيقي، كما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب المتعلقة بالتأمين وأهميته وجاء كل هذا في المبحث الأول من الفصل إما في المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الإطار التصوري لشركات التأمين، إما فيما يخص المبحث الثالث فتم الإشارة إلى آلية العمل في شركات التأمين.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة (المردودية والمخاطر التأمينية) حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المردودية المالية وأهميتها، أما في المبحث الثاني فتم التعرف على مخاطر التأمين وأنواعها، في حين عالج المبحث الثالث إستراتيجية إدارة المخاطر.

الفصل الثالث: تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها التعرف على مدى تأثير المخاطر التأمينية على المردودية المالية انطلاقا من معرفة قدرة النسب المالية المستعملة في الدراسة على كشف المخاطر في المحافظ التأمينية وكيف تؤثر إدارة هذه المخاطر على المردودية المالية.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول

التأمين وشركات

التأمين

تمهيد

يتعرض الإنسان في أنحاء متفرقة من العالم لحوادث طبيعية من المجاعات، والفيضانات والأمراض الوبائية، أو مصائب إنسانية من فقدان الوظيفة بسبب العجز أو الاستبعاد من العمل نتيجة سياسة الخصخصة، مما يؤدي ذلك إلى انقطاع مصادر رزقهم وتدهور مستوى معيشتهم، وربما فقدانهم المأوى والمأكل والملبس والرعاية الصحية، ولا يكون بمقدورهم دفع الضرر عن أنفسهم دون مساعدة الآخرين.. هذه الظواهر في جملتها تشكل أهم الدواعي التي تبرر حاجة الإنسان لتأمين حياته لمواجهة ظروف كارثية، عندما تعترضه مشاكل في تدبير شؤون معيشته لسبب طارئ أو مستديم.

ونشأ التأمين بمفهومه المعاصر منذ عدة قرون استجابة لحاجات ملحة تتعلق بطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتطورها خاصة في ظل الثورة الصناعية وما صاحبها من إنتاج صناعي كثيف ونمو مضطرد في حركة النقل عبر البحار والمحيطات وعبر قارات العالم إضافة إلى نمو التبادل التجاري وحركة الهجرة بين العالمين القديم والجديد، وما صاحب هذه التطورات من مخاطر متزايدة لا يمكن للجمهور أو أصحاب رؤوس الأموال مواجهتها بشكل فردي، فكان نشأ التأمين على البضائع عبر البحار والسفن الحاملة لها كأول الأنشطة التأمينية المنظمة والتي اتخذت شكلاً إجبارياً تفرضه الدول، ونظراً لما حققه التأمين على البضائع والسفن من فوائد متبادلة لكل من التجار وشركات التأمين فقد توالى عمليات تطويره لكي يمتد إلى مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلاً حول التأمين وشركات التأمين ، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التأمين وأهم التحديات التي تواجهه، **والمبحث الثاني** حول الإطار التصوري لشركات التأمين، أما **المبحث الثالث** فهو حول طبيعة والية العمل في شركات التأمين.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول التأمين وشركات التأمين المبحث الأول: لمحة عامة حول التأمين.

تقوم فكرة التأمين على الاحتياط ضد الكوارث التي قد يتعرض لها الأفراد والتي يترتب عليها خسائر مادية قد تؤثر على قدرتهم المالية. ولقد أصبح للتأمين أهمية كبرى في المجتمعات المتقدمة نظرا لما يحققه من خدمات للمجتمع.

المطلب الأول: مفاهيم حول نشاط وطبيعة التأمين.

الفرع الأول: مفهوم التأمين: لتأمين عدة تعاريف نذكر منها:

➤ **لغة:** "التأمين من أمن، أي اطمأن و زال خوفه، و هو بمعنى سكن قلبه، و كذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، وله معان عديدة : منها إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء و هو قول أمين أي استجب لنا"¹.

"التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لهذا الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق سابق"².

➤ "التأمين بمعنى أن الوسيلة التي تستخدم لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على مجموعة ويعوض فيها القليلون منهم الذين يصابون بخسائر أو أضرار و يتوقف نجاحه على اختيار قدر كاف من الأخطاء المتشابهة للتأمين عليها"³.

➤ "يعتبر التأمين نشاطا متخصصا بمقتضاه يقوم شخص يعرف بالمؤمن له بدفع رسم يتفق عليه إلى شركة تأمين إما مرة واحدة وإما دوريا مقابل قيام هذه الشركة (المؤمن) بدفع مبلغ محدد في حالة وقوع حوادث معينة"⁴. وقد يكون هذا الحادث مؤكدا لوقوع ومثال ذلك قيام الشركة بدفع مبلغ معين عند الوفاة أو عند انقضاء عدد محدد من السنوات أو قد يكون محتمل الوقوع ومثال ذلك التأمين ضد الحريق أو السرقة الخ.

➤ **التعريف القانوني:** عرفه المشرع الجزائري في (المادة 619)* من القانون المدني الجزائري، التأمين بأنه : "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، و ذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمن له للمؤمن"⁵.

- من التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للتأمين بأنه: عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغا من المال يسمى قسط التأمين، يدفعه المؤمن له إلى مؤسسات متخصصة و التي تقوم بتحمل نتائج الأخطار مقابل الإقساط التي تجمعها و ذلك بتقديم تعويض عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالمؤمن له، و ينظم هذه العلاقة عقد التأمين.

عقد التأمين: الذي يعرف بأنه "عقد و عملية فنية في أن واحد، ذلك انه يحتوي على جانبين احدهما قانوني، والأخر فني، فهو لا يقتصر على العلاقة التعاقدية بين طرفيه وإلا تحول إلى رهن وكان بالتالي غير مشروع، ولكنه عملية فنية تقوم أساسا على بين عد الأشخاص والاشترائك في تحمل ما يصيبهم من الكوارث"⁶

1 - عر الدين فلاح، التأمين (مبادئه، ابواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص 6

2 - ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، أبتك للطباعة والنشر والتوزيع (مصر) 2002، ص 06

3 - محمد الصيرفي، رياضيات التأمين، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (مصر) 2005، ص 33

4 - مصطفى عبد الحميد، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة (مصر)، بدون سنة، ص 02

5 - راشد راشد، التأمينات في القانون الجزائري، بدون دار النشر، الطبعة 02، (الجزائر) 1992، ص 43، 48.

6 - عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاص في التشريع الجزائري، الجزء الأول، مطبعة خيرة، 1998، ص 11

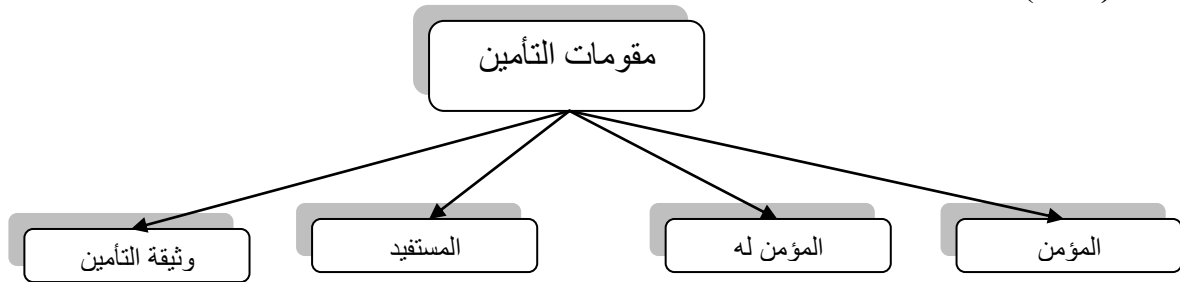
الفرع الثاني: مقومات ومزايا التأمين

أولاً: مقومات التأمين: حتى يمكن القول أن هناك عملية تأمينية متكاملة قد تمت في مجال ما يتطلب الأمر توافر مجموعة من العناصر والتي تمثل فيما بينها متجوعة مقومات نشاط التأمين وتتمثل هذه العناصر في مايلي¹:

- ✚ **المؤمن:** ويتمثل في الشركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن لهم.
- ✚ **المؤمن له {أو عليه}:** وهو الطرف الثاني في العملية التأمينية والذي يتولى دفع الأقساط وفقاً للعقد مع الشركة نظير حصوله هو المستفيد من التأمين على التعويضات المقدرة أو المحددة في العقد.
- ✚ **المستفيد:** هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين وقد يتمثل في المؤمن له {أو عليه} نفسه، وقد يكون طرف ثالث كما هو في التأمين على الحياة.
- ✚ **وثيقة التأمين:** وهي التي تصدرها شركات التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.

تتضمن مختلف الشروط الخاصة بالتأمين لكل من الطرفين. ومن أهم البيانات والعناصر التي يجب أن يتضمنها هذه الوثيقة:

- (1) مبلغ التأمين المستحق.
 - (2) قسط التأمين الدوري الذي يدفعه المؤمن له لشركة التأمين.
- والشكل التالي يوضح أهم تلك المقومات
الشكل (1 / 1) مقومات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على محمد السيد سرايا، (المحاسبة في المنشآت المالية البنوك وشركات التأمين).

ثانياً: مزايا التأمين: نذكر منها:²

- ❖ يقدم التأمين خدمتين للمؤمنين وذلك عن طريق توزيع الخسائر على أفراد مجموعة المؤمنين مع القدرة والخبرة في التنبؤ بالنتائج المستقبلية وهاتان الخدمتان هما:
 - ✓ تعويض المستأمنين عن الخسائر التي وقعت لهم ومن ثم فإن التأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على تفادي مشاكل مالية مثل الإفلاس عندما يحدث لهم مسببات الخطر.
 - ✓ تقليل القلق وعدم التأكيد بسبب عدم القدرة على التنبؤ بنواتج المستقبل.
- ❖ التأمين عنصر هام لنجاح الاقتصادي. فمثلاً من العوامل المشجعة على استيراد البضائع من الخارج أن المستورد يجد حماية تأمينية ضد فقد هذه البضائع أثناء عمليات نقلها وتساهم تأمينات الحياة على تخفيف النكبات الاجتماعية التي تنتج من إصابة عائل الأسرة بالعجز أو الوفاة.
- ❖ تساهم شركات التأمين في منع الخطر أو التقليل آثاره في حالة حدوثه وذلك بتمويل إجراء البحوث للوقاية من أخطار الحريق والزلازل ومسببات الأخطار الأخرى مع تطوير برامج للرقابة والأمان.

¹ - محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية البنوك وشركات التأمين، دار المطبوعة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، الطبعة 2008، ص 284.

* - المادة 619 ، من القانون المدني الجزائري ، رقم 05 / 07 ، المؤرخ في 2007/05/13 ، ج، ر، ج ، العدد 31 .
² - عبد الله توفيق الهلباوي، التأمين وإدارة الأخطار، الدار الهندسية القاهرة (مصر)، سنة الطبعة 2006 ، ص 54

المطلب الثاني: أنواع لتأمين:

يوجد العديد من التقسيمات الخاصة بالتأمين، فيمكن تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض إلى تأمينات خاصة أو تجارية وتأمينات اجتماعية، أو من حيث الإمكانية تحديد الخسائر والتعويض الي تأمين نقدي أي بدفع مبالغ كامل مثل التأمين على الحياة أو تأمين الخسائر، أي بتحديد قيمة التعويض مثل التأمين ضد الحريق.

ويمكن تقسيم التأمين من حيث وجهة نظر عقد التأمين، إلى تأمينات اختيارية وتأمينات إجبارية وأخيرا يمكن تقسيم التأمين من حيث الخطر المؤمن إلى ثلاثة أنواع :

أولاً: تأمينات الأشخاص: و هي تشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة وتصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم ومنها تأمينات المرض و البطالة و الشيخوخة و الوفاة والحوادث الشخصية. و هنا يدفع المبلغ المتفق عليه دون ربط بين هذا المبلغ واستحقاقه للمستفيد و بين الضرر الذي تحقق عنده وقوع الحادث.¹

ثانياً: تأمينات الممتلكات: يقصد بها تلك التأمينات التي تستهدف تغطية الأخطار التي تصيب ما يملكه الفرد سواء وقع الضرر كاملاً على إجمالي ممتلكاته أو نسبياً على البعض منها، و من أمثلتها عقود تأمينات الحريق أو السرقة أو التلف أو الهلاك.²

ثالثاً: تأمينات المسؤولية المدنية: قانوناً أن كل شخص سبب ضرراً لغيره، يكون مسؤولاً بالتعويض عن هذا الضرر، ومن هنا نشأت فكرة التأمين من المسؤولية المدنية تجاه الغير ويمكن أن يعتبر الشخص مسؤولاً عن التعويض في الحالات التالية :

- إما بسبب خطئه الشخصي .
- إما نتيجة أضرار حلت بالغير بسبب أليات أو أشياء أو حيوانات موجودة تحت إشرافه أي عندما يكون مسؤولاً عنها قانوناً.
- وأهم هذه التأمينات هي:
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الأعمال، من إصابات العمل وأمراض المهنية التي تلحق الضرر بالغير .
- تأمين المسؤولية المدنية للبائعين من مواد غذائية، وأصحاب المهن من مهندسين وأطباء و صيادلة ومحاسبين ومقاولين .
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات و الأرضي التي سببها في إلحاق الضرر بالغير.

المطلب الثالث: أهمية نشاط التأمين

يلعب التأمين دوراً أساسياً في حياتنا من خلال قيامه بصفة أساسية بتحمل عبء تمويل الخسائر نيابة عن المستأمن مقابل قسط معين، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجال في الوقت الحاضر لم يتطرق إليها التأمين بشكل أو بآخر نظراً لأن الأخطار تحيط بالإنسان في كل وقت وفي أي مكان.

وتبدو أهمية التأمين من خلال توضيح ل الوظائف التي يؤديها سواء للفرد و المجتمع ككل والتي من أهمها:³

❖ إحلل الراحة والطمأنينة بدلا القلق والتوتر لدى المستأمن:

على سبيل المثال التأمين على الحياة أو على الممتلكات (منزل، سيارة، مصنع....الخ) أو على المسؤولية المدنية يجعل الفرد مطمئناً إلى إنه في حالة تحقق الخطر سوف يجد هو أو أفراد أسرته التمويل اللازم من أجل استمرار الحياة بنفس النمط السابق لحدوث الحادث.

¹ -- فاطنة مروة، فنون التجارية، دار النهضة العربية، بيروت(سوريا)، الطبعة 2، 1993، ص64-65

² - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، -الدار الجامعية-الإسكندرية (مصر)-2002/2003، ص10

³ -ممدوح حمزة، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة (مصر)، الطبعة 2003، ص245، 247

- ❖ **زيادة الإنتاج:** مما لا شك فيه أن توفير التأمين اللازم للعمال سواء إصابة العمال أو البطالة أو الشيخوخة أو المرض يجعلهم يعملون بأقصى طاقة طالما أنهم أطمأنوا على مستقبلهم ومستقبل أسرهم في حالة تعرضهم لأي خطر.
- ❖ **تجميع المدخرات:** تستطيع شركات التأمين بما يتجمع لديها من رؤوس أموال كبيرة تتمثل في المخصصات الرياضية أن تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال استثمار هذه الأموال مما يؤدي إلى رفع مستوى دخل الأفراد.
- ❖ كما أن استقطاع جزء من دخول الأفراد ممتثلاً في أقساط التأمين بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى التنمية ظاهرة الادخار لديهم فإنه يخفف من حدة ظاهرة التضخم.
- ❖ **تنشيط الائتمان:** يعتبر التأمين من الضمانات اللازمة لحصول الأفراد على القروض من البنوك نظراً لأن البنوك ترفض منح قروض بضمان الأشخاص أو الممتلكات لأنه قد يتوفى الشخص أو تتعرض الممتلكات للتلغف وبالتالي يصعب على البنك استرداد القروض، ولذلك فإن البنوك تشترط على المقترض أن يقوم بتأمين على حياته وممتلكاته.
- ❖ **تخفيض معدل تكرار ومتوسط قيم الخسائر:** نظراً لأنه في حالة قيام الأفراد أو المشروعات بالتأمين فإن شركة التأمين تقوم بإرسال خبراء المعاينة المتخصصين الذين يؤدون خدمات جلية سواء في مرحلة تصميم أو تنفيذ أو المشروع بحيث يقدمون للمشروع النصح والإرشاد فيما يتعلق بمراحل الإنتاج الآمنة ووسائل إطفاء الحريق وأماكن تركيبها وإجراءات الأمن المطلوبة.
- ❖ **تفتيت المخاطر:** يقدم التأمين خدمة هامة للمستأمن سواء على مستوى الفرد أو المشروع أو المجتمع ككل، حيث يقوم بتفتيت المخاطر من خلال توزيع الخسارة التي يتعرض لها الفرد على المجموعة كلها أو التي يتعرض لها مشروع معين على جميع المشروعات المؤمن عليها.
- ❖ **المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة:** نظراً لزيادة عدد شركات التأمين العاملة في فروع التأمين المختلفة وانتشارها وكبر حجمها فإنه تمتص جانب كبير من البطالة.
- ❖ **التأمين يمثل بديل لمن ليست لديهم خبرة في الاستثمار:** وذلك من خلال شراء إحدى الوثائق التي تمثل الجانب الادخاري جزءاً كبيراً منها مثل وثيقة رأس المال المؤجل حيث يتم الاتفاق على سداد المبلغ المتفق عليه في حالة بلوغ المستأمن سن معينة¹

¹ - ممدوح حمزة، إدارة الخطر والتأمين، نفس المرجع السابق، ص 248 .

المبحث الثاني: الإطار التصوري لشركات التأمين.

المطلب الأول : ماهية شركات التأمين:

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين، وحتى نستطيع إدراك أهميتها يجب أن نتطرق أولاً إلى تعريفها، ومن ثمة تصنيفها لتشكيلات عديدة حسب الأنشطة التأمينية ووفقاً للشكل القانوني.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين:

هنالك عدة تعاريف لشركة التأمين نذكر منها:

- "تعتبر شركات التأمين شركة ذات دور مزدوج، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال المتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد"¹.

- "تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمن لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمن جميعاً الذين يدفعون أقساط التأمين، وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين"².

الفرع الثاني: السمات المميزة لشركات التأمين:

تتميز منشآت التأمين بعدة سمات نتيجة اختلاف طبيعة العمليات التأمينية عن العمليات الاقتصادية الأخرى، وأهم هذه الخصائص مايلي³:

✓ **منشآت التأمين منشآت ذات ثقة مالية .**

لا بد من توافر الثقة في مالية المنشأة التأمينية، أي يجب أن يكون تعاقدتها موثقاً به بدون إن يحتاج ذلك إلى ضمان أورهن، بل يكفي كتابة العقد ودفع القسط حتى تسهل العملية التأمينية وتعتمد المنشآت التأمينية على رأس مالها والاحتياطات القانونية في تدعيم هذه الثقة المالية، كذلك وجود الإشراف الحكومي على المنشآت التأمينية يقوم بدور فعال في توطيد هذه الثقة.

✓ **تؤدي هذه المنشآت خدمة مستقبلية لا يتولد الشعور بحاجة إليها إلا عند تحقق مسبباتها.**

تعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص منشآت التأمين ذلك أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على مختلف جوانب منشأة التأمين سواء من ناحية تسويق هذه الخدمة أو من ناحية تسعيرها أو من ناحية الإدارة أيضاً عند قياس كفاءة الأداء الخاص بمنشأة التأمين، نتيجة لأن المنتج النهائي لهذه المنشأة غير الملموس وهذا يحتاج بالتالي إلى وسائل دعائية وإعلان وترويج تتفق مع طبيعة هذه الخدمة هذا بالإضافة إلى توافر نمط معين من بائعي هذه الخدمة من ذوي الخبرات الخاصة كما أن تسعير هذه الخدمة لا يخضع لقواعد تسعير السلع المادية وقوانين العرض والطلب وإنما هذا التسعير يعتمد على مؤشرات تعكس الظروف الخاصة بالمجتمع الذي نتعامل معه هذه المنشأة في الماضي وفي الحاضر واستقراء المستقبل حيث يتم ذلك باستغلال الإحصاءات الخاصة بوحدات الخطر في الماضي للاعتماد عليها بعد تعديلها بما يتلاءم مع الظروف الجديدة والظروف المستقبلية يضاف إلى ذلك إن الربح لا يمثل مقياساً لكفاءة الأداء في هذه المنشآت أيضاً للأهمية الاقتصادية الكبيرة الخاصة بها فإنها تمارس تقديم هذه الخدمة في إطار من الضوابط الموضوعية من قبل حكومات الدول المتخلفة بحيث يقارن دورها بمدى مساهمتها في حماية عناصر الإنتاج وتنميتها داخل كل مجتمع .

¹ -حنفي عبد الغفار، الأسواق و المؤسسات الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) ، 2004 ، ص33

² - عبد الله الطاهر، النقود والبنوك و المؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006 (عمان)، ص288

³ - منى عمر، إدارة محاسبية منشآت التأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة (مصر)، سنة الطبعة 1994، ص8-11

✓ إنتاجية منشآت التأمين تتوقف على رأس المال المدفوع:

إن مقدرة مشروع التأمين الإنتاجية تتوقف تماما على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال داخل المشروع بينما في الشركات الصناعية يمكن زيادة المقدرة الإنتاجية بعقد القروض القصيرة والطويلة الأجل، لذلك فرض المشرع حد أدنى لرأسمال منشأة التأمين وحدد مقدرتها في تغطية الإخطار بحد أقصى يتناسب مع من يتكون لدى المشروع من رأسمال واحتياطات اي إن منشأة تأمين القروض ليس لها أهمية لأن إصدار وثيقة من الوثائق لا بد من وجود رأسمال وليس القرض لدى منشآت التأمين يضمن نفسه فقط وبالتالي منشآت التأمين لا تصدر سندات أو تقترض قروض للعمليات التأمينية، حيث أن مصدر التمويل الأساسي في منشآت التأمين هو أموال المستأمنين.¹

✓ أسعار الخدمة التأمينية تعتمد على الخبرة الماضية

إن أسعار الخدمة التأمينية لا تخضع لقوانين العرض والطلب ولا تحدد حسب خطة اقتصادية مرسومة بمعرفة الدولة ولكن عادة ما تحدد على أساس الخبرة الماضية واستخدام الأسس الرياضية والإحصائية، مما يستدعي وجود خبراء فنيين للقيام بذلك.

وطريقة العرض والطلب لا تصلح في الشركات التأمينية حيث العرض هنا كبير جدا بالنسبة للطلب وبالتالي هناك صعوبة في تحديد التزامات شركة التأمين بدقة وقت إعداد الميزانية.

✓ تعتبر شركات التأمين من أهم الأوعية الادخارية في المجتمعات المختلفة.

وهذا ناتج من أن هذه المنشآت كنتيجة لتعاملها مع خدمة مستقبلية فإنه يترتب على ذلك أن يتكون لديها أقساط متراكمة سنة بعد أخرى، وهذا يستتبع بالضرورة قيام شركات التأمين باستثمار الاحتياطات المكونة من حصيلة هذه الأقساط في أوجه الاستثمار المختلفة وبشكل يتحقق معه الحفاظ على هذه الاحتياطات بالإضافة إلى ضمان عائد مع مراعاة الحفاظ على القوة الشرائية للنقود الخاصة بهذه الاستثمارات.

✓ تعتمد شركات التأمين على خبرات متميزة

تتميز العملية التأمينية منذ الإعلان عن طبيعتها وتسويقها إلى أداء المطالبات باعتمادها على خبرات فنية متخصصة ومتميزة عن غيرها من الخبرات الموجودة بالمشروعات التجارية والصناعية أو مشروعات الخدمات الأخرى، حيث يستلزم التأمين وجود خبراء متخصصين في الإعلان وتعريف التأمين وتبسيطه إلى جمهور المستأمنين مستخدمين في ذلك الوسائل المباشرة أو الوسائل الغير مباشرة.

✓ خضوع شركات التأمين للإشراف والرقابة

نتيجة طبيعة الخدمة المقدمة من شركات التأمين وطبيعة العملية التأمينية خضع قطاع التأمين للرقابة والإشراف من جانب الدولة لتنظيم أعماله من ناحية وحماية جمهور المتعاقدين من ناحية أخرى، وتحديد لشركات التأمين حد أدنى لرأس المال والإشراف على عمليات حساب الأسعار ووضع شروط العقد.

✓ القوائم المالية لشركات التأمين

هنالك صعوبة في فهم وتحليل القوائم المالية على القارئ العادي حيث يتطلب ذلك درجة من المعلومات المحاسبية والاقتصادية والمالية والاستثمارية ودراية بالمبادئ الأساسية للتأمين وفهم طبيعة العمل في تلك الشركات.

¹ - منى عمر، إدارة محاسبة منشآت التأمين، مرجع سابق، صص 12-13

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين.

يمكن تصنيف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية التي تمارسها، كما يمكن تصنيفها وفق الشكل القانوني لها¹.

أولاً: التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العام، وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة، فالنشاط التأميني لشركات التأمين على الحياة يشمل على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

أما شركات التأمين العام فتخصص بالتأمين على الممتلكات والمسئولية المدنية تجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه حيث تغطي وثيقة التأمين على الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل. وبالنسبة لشركات التأمين الصحي فهي الشركات المتخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له. وأخيرا الشركات الشاملة هي شركات غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة.

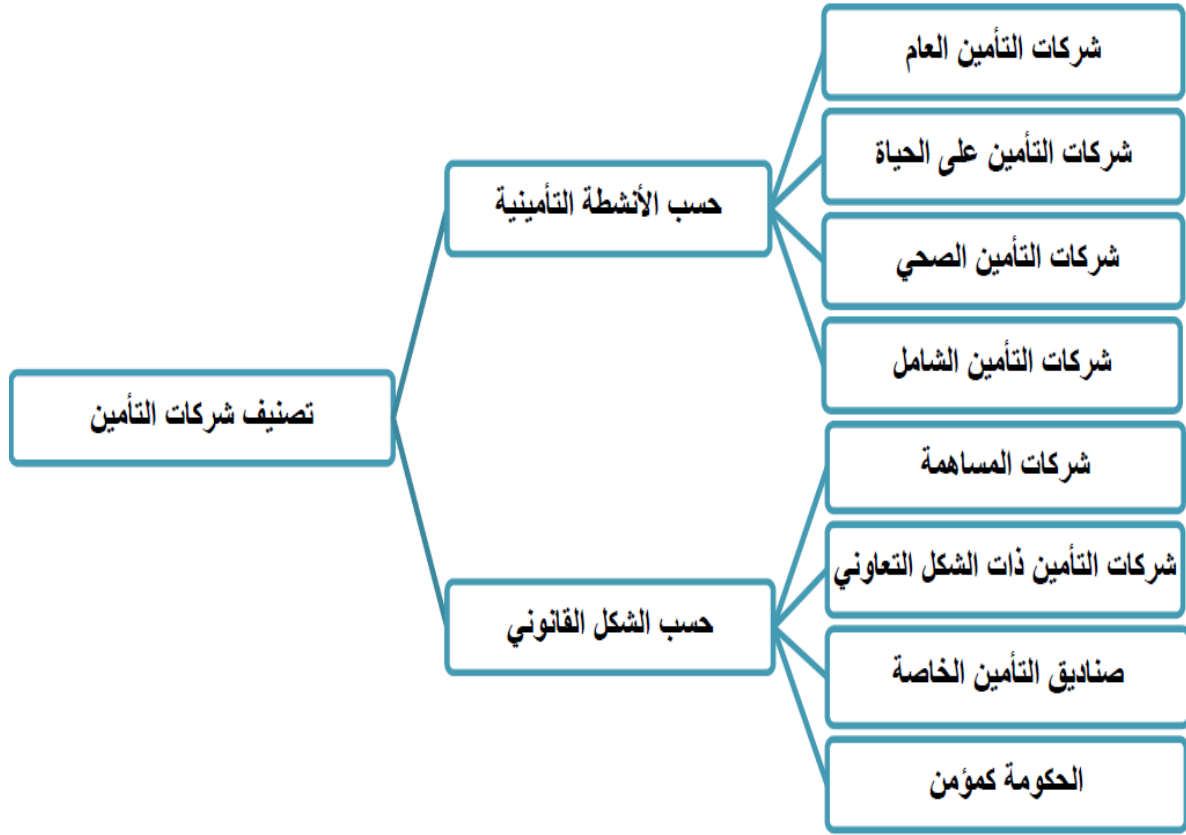
ثانياً: التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة التأمين

تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين أساسيين هما شركات الأسهم أي شركات المساهمة، وشركات الصناديق التي عادة التي تكون شركات التأمين على الحياة. ففي شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي سيتولى تسيير الشركة والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه. أما شركات الصناديق التي تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة التي يملكها حملة وثائق التأمين. فلا تصدر تلك الشركات أسهما إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها. أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصون في مجال التأمين.

- منير هندي، إدارة المنشآت المالية- منشأة المعارف بالإسكندرية (مصر)- الطبعة 1994 ص ص 404، 405¹

-والشكل التالي يوضح ويفصل تصنف شركات التأمين وفقا للمعيارين.

-الشكل(2/1) تصنيف شركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على: منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر 2002، ص 405.

المطلب الثالث: أهمية شركات التأمين للاقتصاد الوطني.

تقوم شركات التأمين بدور بالغ الأهمية في الدول على مختلف درجات نموها الاقتصادي، فهي تقوم بخدمات هي من الضروريات اللازمة للإبقاء على التقدم الاقتصادي وتطوير الدول المتقدمة، وأخرى لازمة ومرتبطة بوسائل التنمية الاقتصادية من جميع نواحيها بالنسبة للدول التي في دور النمو.

- تقوم شركات تأمين الممتلكات بإدارة الإخطار التي يتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية.

- لأنشطة التأمين التي تتولاها شركات التأمين أو هيئات خاصة أو عامة دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لإفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل الأمان والاطمئنان تجاه إبي نوائب أو مصائب أو أزمات لا يعلمها إلا الله والاستقرار الاجتماعي هو محصلة للاستقرار الاقتصادي الناتج عن تعويض المسئمن عما لقيه من خسر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه وبذلك تلعب شركات التأمين بمختلف أنواعها دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع ككل نتيجة إرسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للإفراد واسر المجتمع.

- من ناحية أخرى تلعب شركات التأمين دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع كذلك تلعب شركات التأمين دورا كبيرا في إدارة الإخطار تاركة للإداريين والفنيين عبء إدارة أعمالها فحسب .

- ولا يخفى الدور الذي تلعبه شركات التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يساهم في التخفيف من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل ولا شك ان إبي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل إمام الشباب وتحقق استقرارهم المنشود ونتيجة لما سبق فقد اولت الدولة اهتماما خاصا للنشاط التأميني عموما وشركات التأمين بصفة خاصة وأصدرت العديد من التشريعات المنظمة لهما حماية لحقوق وثائق التأمين والمستفيدين منها وقد اصدر تشريع خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين.

- وأخيرا تقوم شركات التأمين بدور هام يتمثل في تطوير وسائل منع الحوادث فهي تعمل جاهدة على تطوير الوسائل العلمية والفنية لمنع وقوع الحوادث¹.

¹ -سلامة عبد الله-إدارة وتنظيم منشآت التأمين-دار النهضة العربية القاهرة-الطابعة الثالثة، 1967ص 23

المبحث الثالث: طبيعة والية العمل في شركات التأمين.

سنتناول في هذا المبحث عموميات حول طبيعة والية العمل في شركات التأمين

المطلب الأول: الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين

تتعدد الأنشطة الرئيسية التي يتم القيام بها في شركات التأمين تتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها، ومن الصعب حصر كلفة العمليات الدورية لشركات التأمين، إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير أنه يمكن القول يوجد مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل:

- ✓ إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط الواجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة وتحصيل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقررة طبقاً للقانون .
 - ✓ القيام بعمليات إعادة التأمين .
 - ✓ تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها، وسدادها للمستأمنين طبقاً للعقود المبرمة معهم .
 - ✓ تكوين الاحتياطات الفنية المختلفة .
- ونتناول في هذا المطلب فكرة موجزة عن كل تلك العمليات .

➤ عمليات إصدار وثائق التأمين .

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها وتأمينات الحوادث الطبيعية والشخصية والعلاج الطبي، وعمليات تكوين الأموال، كما تتخذ أيضاً وثائق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات لتغطي أخطار الحرائق، والنقل البري والبحري والجوي وعلى أجسام السفن والطائرات وآلاتها ومهماتهما، وعلى السيارات، والتأمين الهندسي والبترول وأخطار الحوادث والمسؤوليات المتنوعة .

وفي كل الأحوال تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيداً للموافقة عليه بعد إجراء الكشف الطبي على طالب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين، وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة (الوثيقة) من أصل وصورة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله (وهو عبارة عن القسط الصافي مضافاً إليه رسوم الإشراف والدمغة ورسوم الإصدار) وتحرير إيصال بالقيمة من أصل وصورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق كما يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة إلى قسم الحسابات العامة في نهاية كل فترة للقيود بدفتر اليومية العامة.

➤ عمليات إعادة التأمين .

قد تضطر شركات التأمين إبرام عقود لعمليات تأمينية تصل قيمة بعضها إلى مبالغ ضخمة مما قد يعرضها بالضرورة لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي روعيت عند حساب الأقساط، وبالتالي قد لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزامها إذا ما تصادف وقوع عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد، لذلك فإنه تطبيقاً لمبدأ توزيع المخاطر خاصة في مثل الحالات السابقة فإن الشركة تقوم عادة بقبول كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحتفظ لنفسها بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على نصيب من الأقساط، ويطلق على العمليات التي تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى بعمليات (إعادة التأمين) ويطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمين أو المتنازلة أو المؤمن الأصلي أو المباشر، كما يطلق على الشركة التي يعاد التأمين لديها شركة إعادة التأمين أو الشركة المتنازل لها ويسمى المبلغ الذي تدفعه

الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين ، ويتم سداده من الأقساط التي تحصل عليها المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها وبين المستأمن .

➤ العمليات الخاصة بالتعويضات .

يقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها إلى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل الوثيقة ، ويمكن تصنيفها إلى :

*تعويضات الحياة وتكوين الأموال :

وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب الوفاة أو انتهاء أجل الوثيقة ، أو وقوع الخطر المؤمن ضده وتبوء التعويضات المدفوعة تبعاً لسبب استحقاقها على النحو التالي :

- للوفاة : أي نتيجة وفاة الشخص المؤمن على حياته .

- للوفاء : أي انتهاء أجل الوثيقة .

- بالاسترداد : أي نتيجة لقيام حملة الوثائق بتصفية وثائقهم واسترداد قيمتها .

- منح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط : وهي منح إما أن تدفع نقداً للمستأمنين أو تخفيض قيمة الأقساط التي تستحق عليهم مستقبلاً وذلك خصماً من أرباح الشركة حسب ما تقتضيه شروط الوثائق .

*تعويضات الممتلكات والمسؤوليات :

وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده ويتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناءً على مقدار الخطر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين وذلك بعكس الحال في حالة تعويضات الحياة وتكوين الأموال حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين .

وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقديم المستأمن للشركة بأخطار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحادث بالاستعانة بأحد الخبراء الفنيين ثم إعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث ويتولى قسم التعويض بدوره دراسة كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض طالما لم يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في الوثيقة وتثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة دورية

➤ عمليات تكوين الاحتياطات الفنية .

الاحتياطات الفنية هي عبارة عن مخصصات فهي تمثل جزءاً من إيرادات الشركة تُحتجز لمقابلة التزامات مؤكدة الحدوث، ولكن يصعب تحديد قيمتها بدقة، والمخصص لا يتوقف على نتيجة النشاط، إنما هو تكلفة الحصول على الإيراد، والمخصص يعتبر التزامات على المنشأة لحملة الوثائق وبناءً عليه فإن التكيف المحاسبي للمخصصات التي يتم تكوينها يقتضي باعتبارها نفقةً مستقبليةً واجبةً الخصم من الإيراد قبل الوصول إلى صافي الدخل، حيث أنها نفقةً طبيعيةً تدخل في صميم خصائص الممارسة لنشاط التأمين

ونظراً لما جرى العرف على تسميته في علم المحاسبة بالمخصصات التي يتم تكوينها لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلاً فقد تم إطلاق تسمية "المخصصات الفنية" على المخصصات في شركات التأمين وبالتالي فإن المخصصات الفنية هي ذلك النوع من المخصصات المرتبط بتكوينها بطبيعة عمليات التأمين

والخصائص الفنية التي تميزها، و يقتصر تكوينها على الشركات التي تمارس عمليات التأمين دون غيرها من الشركات.

وطبقا لما ورد في النصوص والموارد القانونية، تلتزم شركة التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها من قبل حملة الوثائق و المستفيدين منها وذلك على النحو التالي:¹

✓ بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال :

*الاحتياطي الحسابي :

من المعروف أن مقدار الخطأ في تأمينات الحياة يختلف من سنة لأخرى حيث يزداد تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن، وبالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطأ إلا أن قسط التأمين يضل ثابتا خلال فترة التأمين ولهذا تلجأ شركات التأمين إلى تكوين هذا المخصص حتى يمكنها سداد التعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بالأخذ في الحسبان عدة عوامل مجتمعة تشمل مبلغ التأمين، مدة التأمين ونوعه كيفية سداد الأقساط، معدل الفائدة الخ

*مخصص المطالبات تحت التسديد :

وهو مخصص يتم تكوينه نظرا لطول وكثرة إجراءات تقدير و سداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات مازالت تحت التسوية في ختام السنة المالية، ويتعين تكوين مخصص لها .

✓ بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات :

*مخصص الأخطار السارية :

ويتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية ومازالت سارية بعد انتهاء السنة المالية، ويتم حسابه بضرب جملة الأقساط المحصلة خلال السنة المالية المنقضية بنسب مؤوية كحد أدنى وذلك حسب نوع العملية التأمينية .

*مخصص التعويضات تحت التسوية :

ويتم تكوينه لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية ومازالت سارية بعد انتهائها، وكذا التعويضات عن الحوادث التي تكون قد وقعت بالفعل، ولكن لم تبلغ للشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية .

وهو مخصص يتم تكوينه للوفاء بالتزامات الشركة بدفع تعويضات للمستأمن أو المستفيد عن الفترة المالية المنقضية غير أنه لم يتم سدادها بعد بسبب طول الإجراءات الناتجة عن تقديم المستأمن للمستندات الدالة عن وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض، وتقر الشركة بأحقية المستأمن في التعويض بعد التحقق من صحة ادعاءات المستأمن وتقدير قيمة التعويضات بدقة .

¹ - أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص 38 .

***مخصص التقلبات العكسية :**

ويتم تكوين هذا المخصص عادة لمقابلة احتمالات تقلبات المعدلات المقبولة أو العادية للخسائر في نشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ، ويتم حسابه بما يعادل قيمة النقص في معدلات الخسائر المحققة فعلا خلال السنة لفرع معين عن متوسط معدل الخسائر للشركة عن السنوات الثلاث السابقة لتلك السنة، وقد ألزم القانون شركات التأمين بضرورة مراعاة أن تكون المخصصات سابقة الذكر كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق .

المطلب الثاني:مصادر دخل و مصاريف شركات التأمين

أولاً: مصادر دخل شركات التأمين

- تتألف مصادر دخل شركات التأمين من العناصر الرئيسية التالية
- الأقساط التي تحصل عليها من الأشخاص المؤمن لهم، وشركات التأمين الأخرى .
- الأرباح و الفوائد و الإيرادات و غيرها، سواء كانت تعود لأموال الشركة مباشرة أو أموال الغير الناتجة عن الأقساط و الأموال الاحتياطية.
- إيرادات الاستثمارات الناجمة عن الأوراق المالية، أو القروض بضمان عقاري و كذلك إيرادات العقارات.
- التعويضات التي تحصل عليها من شركات إعادة التأمين .
- قيم الأشياء المستنفذة في حالة التأمين البحري، تأمين الحريق و المبالغ المحصلة من الغير بطريق الرجوع .
- إيرادات أخرى (رسوم، إلغاء وثائق التأمين أو رسوم تنازل عن الأسهم، عمولات إعادة التأمين... الخ).

ثانياً:مصاريف شركات التأمين :

- تنحصر نفقات و مصروفات شركات التأمين في البنود الرئيسية التالية
- التعويضات التي تدفعها الشركة للأشخاص المؤمن لهم.
- التعويضات التي تدفعها الشركة لشركات التأمين الأخرى التي أعادت لديها بعض تأميناتها .
- عمولة الوكلاء و السماسرة و نفقات الفحص الطبي و المعاينة و الخبرة و الكشف... الخ.
- أقساط وإعادة التأمين لدى الشركات الأخرى.
- مصروفات الإدارة و النفقات العامة.
- نفقات أخرى كالتبرعات و الرسوم و الضرائب.
- مخصصات أخرى.¹

¹ - يحيوي سفيان، نظام المحاسبة و طبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين، مذكرة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق، السنة الجامعية 2014/2015، ص49

المطلب الثالث: الاستثمار في شركات التأمين

الاستثمار من وجهة نظر شركة التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة، بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن. ولذا نجد أن شركات التأمين تهدف من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه حملة الوثائق، وعند التعاقد مع حملة الوثائق يفترض استثمار أموالهم بمعدلات استثمار معينة، ويمكن تلخيص أسباب اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها في:

✓ تجمع مبالغ لدى شركة التأمين في بداية عملها بينما تأتي الالتزامات والمطالبات بالتعويضات بعد مرور فترة من الزمن تطول أو تقصر، مما يسمح باستثمار هذه الفوائض من الأموال في تلك الفترة من الزمن لذا تعتبر شركات التأمين أوعية لتجميع المدخرات لذلك لابد من توجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي.

✓ استمرار تدهور قيم العملات (التضخم) يفرض على الشركة أن تتجنب آثار التضخم باستثمار النقدية المتوفرة في استثمارات (أسهم وسندات) أي أن تجعل آثار التضخم ايجابية لا سلبية.

✓ العوائد العالية للاستثمارات في الخارج تغري شركات التأمين بتحويل الأموال الفائضة لديها للاستثمار.

✓ سيولة الاستثمارات (أسهم وسندات) أي قابليتها للتحويل إلى نقدية في أي وقت، تغري شركات التأمين باستثمار أموالها لأجل قصيرة في هذه الاستثمارات للمحافظة على أموالها، وتنميتها لتلبية الالتزامات التي تعاقدت عليها مع عملائها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، أي أن الاستثمار وسيلة وليس غاية، والغاية هي توفير عنصر السيولة والأمن والضمان لاستثمارات شركة التأمين.

ونجد أن شركات التأمين تستثمر أموالها في مجالات الاستثمار التالية:

- أ - الاستثمارات العقارية (العقارات والأراضي).
 - ب - القروض بضمان ووثائق التأمين وبضمان رهون عقارية وبضمانات أخرى.
 - ج - الاستثمارات في الأوراق المالية.
 - د - الودائع النقدية الثابتة والحسابات الجارية بالبنوك.
- وبصفة عامة تصنف الاستثمارات إلى نوعين هما:
- استثمارات قصيرة الأجل: وهي تلك الاستثمارات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة، وتقنتيتها الشركات عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال دورة الأعمال أو خلال سنة واحدة.
- استثمارات طويلة الأجل: وهي استثمارات يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة، وعادة ما تقنتيتها الشركة بقصد الاحتفاظ بها لمدة أكثر من سنة. أن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن تقوم على ثلاث محاور أساسية متلازمة وهي: السيولة، الضمان، الربحية¹:

السيولة

عادة شركات التأمين تراعي جانب السيولة وذلك لضمان الوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق. ولتحقيق ذلك تقوم شركة التأمين بتوزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات. فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل، وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر، ويراعي ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي، وإلا ينخفض عائد التأمين، ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات.

الضمان

بما أن الأموال المستثمرة تخص حملة الوثائق، لذا كان من الملزم لشركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية. وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد. والهدف من وراء ذلك المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو كانت

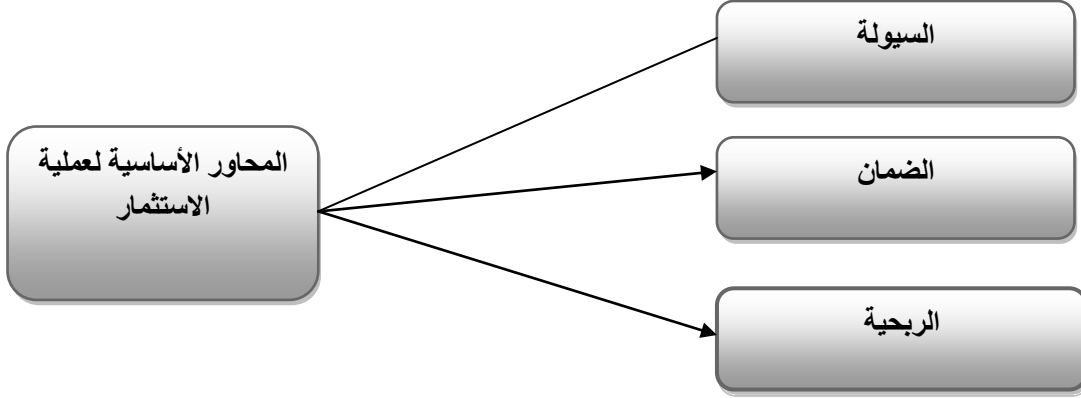
¹ - عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية-شركات التأمين-شركات الأستثمار)، الدار الجامعية الإسكندرية (مصر) الطبعة 2004- ص 367.363

استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وليست الاسمية لمواجهة التضخم .
ومن الأساليب التي يمكن أن تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو سياسة التنوع في محفظة الاستثمار.

الربحية

نجد أن الربحية تأتي في مرحلة تالية بعد تحقيق قدر كبير من السيولة والضمان، وتعتبر الربحية أمر ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق، وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيره. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3/1) المحاور الأساسية لعملية الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية-شركات التأمين- شركات الاستثمار)- الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2004، صص 363-367.

خلاصة الفصل:

يلعب التأمين دوراً مهماً في حياة الأفراد، فهو يوفر لهم الحماية من الأخطار التي تحدث لهم و هذا ما رأيناه في هذا الفصل، حيث تناولنا في المبحث الأول الجانب الفني و الذي يشمل المفاهيم العامة حول التأمين من مفهوم وأنواع ومقومات وأهمية، إما في المبحث الثاني تم التطرق إلى الإطار التصوري لشركة التأمين من حيث تحديد ماهية شركات التأمين وإعطاء أهم سيناتها تحديد أهميتها في الاقتصاد القومي إما في المبحث الأخير تم الإشارة إلى طبيعة والية عمل شركات التأمين.

كما تعتبر شركات التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والتي تقوم بتقديم خدمة التأمين لطالب التأمين، ويطلق عليها أيضا المؤمنون، وتظهر شركات التأمين دائما في شكل هيئات مالية منظمة سمح لها طبيعتها بممارسة عمليات بيع التأمين للمستأمنين بطريقة تولد الثقة التامة في نفوسهم تجاهها، وقد ترتب على الظاهرة أن جرى العرف على وصف شركات التأمين بأنها هيئات ذات ثقة مالية، بمعنى أن طالب التأمين وكذلك المستأمن يتعامل مع أي منها وهو واثق من قدرتها المالية على الدفع قيمة التعويض المستحق له عند تحقق الخسارة.

الفصل الثاني

المردودية المالية والمخاطر
التأمينية في شركات التأمين

تمهيد

المخاطر قائمة مادامت الحياة، فهي تهدد أوجه الحياة الإنسانية بأشكال مختلفة، والعمل على مواجهة تلك المخاطر يبقى الشغل الشاغل للإنسان .

تتعدد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وتختلف من بيئة إلى أخرى، فمع زيادة الأعمال المالية لشركات التأمين وتوسعها واجهت هذه الأخيرة العديد من المشاكل التي أحدثت آثار سلبية على مردودية الشركة بسبب تلك المخاطر، وهو ما دفعها الى البحث عن خطوات استباقية تمكنها من قياس وتقييم المخاطر التي تتطلب التدقيق والفهم الصحيح لأسبابها، عن طريق إدارة المخاطر وذلك من خلال مواجهة وتغطية وإدارة الأخطار الفنية والمؤسسية التي تتعرض لها هذه الشركات وهذا نظرا لما تحققه من تحسن نتائج الشركات وتيسير أعمالها بالإضافة الى تقليل حجم التعويضات والخسائر الواقعة على عاتق الشركة من خلال تقديرها للمخاطر المتوقعة وإدارتها. وللتعمق أكثر في الموضوع سنحاول التطرق بالتفصيل في هذا الفصل الذي قسمنا إلى ثلاثة مباحث الأول حول مردودية شركات التأمين والثاني حاولنا من خلاله توضيح المخاطر التأمينية مع التركيز على مخاطر الاكتتاب والاستثمار والمبحث الأخير حول إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين.

الفصل الثاني : المرودية والمخاطر التأمينية في شركة التأمين.

المبحث الأول: المرودية المالية لشركة التأمين.

سنعرض في هذا المبحث عموميات حول المرودية و مختلف مخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر للحد منها .

المطلب الأول:دراسة المرودية في شركة التأمين.

تسعى شركات التأمين كباقي المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة من خلال نشاطها إلى تعظيم الربح(المرودية المالية)، وذلك من خلال البحث عن الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك الهدف ومحاولة التحوط والتحكم في مختلف الجوانب التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم عامة حول المرودية المالية لشركات التأمين.

الفرع الأول:مفهوم المرودية.

هنالك العديد من التعاريف أهتمت بالمرودية نذكر منها مايلي:

(1) المرودية "هي عبارة عن ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتيجة"¹

(2) المرودية هي "علاقة نسبية بين النتيجة والوسائل التي ساهمت في تحقيق هذه النتيجة، ولذلك هي قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح"²

(3) المرودية في مفهومها العام، "تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية، ثم نستطيع القول بصفة عامة أن مرودية المؤسسة تتمثل في قدرتها على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، أي أن مرودية المؤسسة تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج"³

الفرع الثاني:مكونات المرودية:

تتكون المرودية من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي

(1) **الإنتاجية:** يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات، وتشمل المدخلات ساعات العمل وتكلفتها الإنتاجية والآلات والمعدات بينما تشمل المخرجات على المبيعات، الدخل، الحصنة السوقية، كما تعتبر الإنتاجية مؤشر يمكن من خلاله معرفة دالة الإنتاج والتموين⁴.

(2) **الربحية:** وتعني فائض في النواتج مقارنة بالأعباء.

(3) **الفعالية:** يمكن تعريفها على إنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.

(4) **المكونات المالية:** إن المرودية من الوجهة المالية ترتكز على مفهومين هما:

4/1 **التدفقات المالية:** وهي رصيد التدفقات المتعلقة بالمشروع خلال فترة معينة ويقصد بذلك الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة والذي يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية.

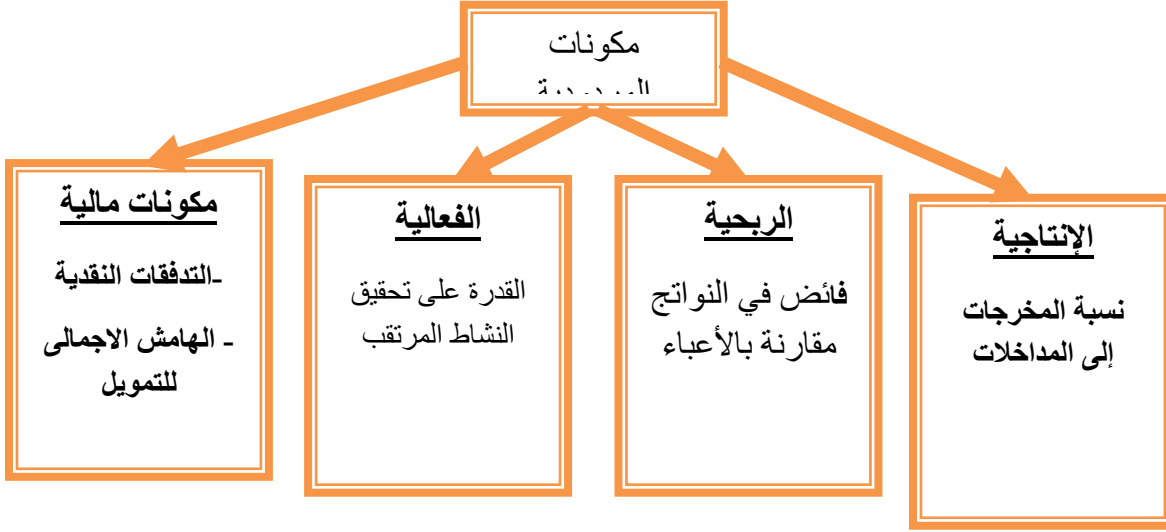
4/2- **الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي:** بحيث يعبر الهامش الأجمالي عن الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها

-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (التسيير المالي والإدارة المالية)، داروائل للنشر والتوزيع،(عمان) 2006، ص267¹
- ناصر دادى عدون،(اثر التشريع الخباني على مرودية المؤسسة وهيكلتها المالي)، دار المحاسبة،(الجزائر) 2008 ص 14²

³-الأرقام عبد الحفيظ،(التحليل المالي-الجزء 1)،م طبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، أكتوبر 1999، ص35

⁴- مغريش هارون،(دور المراجعة الداخلية في تحسين المرودية المالية في المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة الماستر، التدقيق المحاسبي، العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص ص 37-38

الشكل (2/1): مكونات المردودية



-المصدر: (من إعداد الطالبين) بناء على مغريش هارون، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية).

الفرع الثالث: نسب المردودية:

تهتم الإدارة العليا بمؤشرات الربحية، لأنها تمثل مقاييس لكفاءة الأداء للمؤسسة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة والتي أعتمدت في تحقيقها العديد من القرارات والسياسات التي نفذتها، ونجد من أهم هذه النسب: ¹ (1) نسبة المردودية الإجمالية: لتقييم مردودية مؤسسة ما يجب إن نقارن بين كل من رقم الأعمال الصافي والنتيجة مع إمكانيات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للحصول على هذا المردود تحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية للموال الخاصة} = \frac{\text{رقم الأعمال الاصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} * 100$$

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة} = \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الاموال الدائمة}} * 100$$

1. نسب المردودية المختصرة: وهي تعتمد أساسا على النتيجة الإجمالية ومقارنتها مع أحد عناصر الأصول والخصوم بنفس الطريقة السابقة مثلا:

$$\text{نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{الاموال الخاصة}} * 100$$

2. نسب المردودية الصافية: وهي تعتمد على النتيجة الصافية بنفس الطريقة السابقة، مثلا:

$$\text{المردودية الصافية للأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} * 100$$

¹ -سليمان ناصر، (التقنيات البنكية وعمليات الائتمان)، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة 2012، ص 64.65

*وهناك بعض النسب المكملة لنسب المرودية مثل:

$$\text{نسبة المرودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفوائد الأموال الاخرية} + \text{النتيجة الأجمالية}}{\text{الأموال الدائمة}} * 100$$

$$\text{نسبة المرودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{لأموال}} * 100$$

$$\text{نسبة مرودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} * 100$$

$$\text{نسبة ربحية الاستغلال} = \frac{\text{الأستغلال نتيجة}}{\text{الاعمال رقم}} * 100$$

المطلب الثاني: محركات المرودية في شركات التأمين:

من أجل تحديد محركات المرودية في شركات التأمين يجب تحليل العائد على الأموال الخاصة من أجل أستخراج المكونات الأساسية لها¹:

يتعلق العائد على الأموال الخاصة أساسا بالعوامل التالية:

(1) **الأرباح الصافية:** حيث تتمثل في الفرق بين الإيرادات الإجمالية والتكاليف الإجمالية، ويأتي مصدرها في شركة التأمينات من جهتين هما:

1/1 **النتيجة التقنية:** تعبر النتيجة التقنية عن الأرباح الصافية المحققة من نشاط التأميني لشركات التأمينات حيث تحسب بالفرق بين هامش التأمين وتكاليف الاستغلال.

1/2 **النتيجة المالية:** تتعلق هذه النتيجة بتخصيص الأصول وتسييرها، أي النشاط المالي لشركات التأمين وتتمثل في الفرق بين عائدات الاستثمارات والأرباح الرأسمالية عليها من جهة، وإذا ما نسبنا النتيجة المالية إلى الأقساط الصافية نجد أنها تتأثر بما يلي:

* عائدات الاستثمارات: تتمثل في الفوائد والإرباح الرأسمالية وغيرها، فكلما زادت العوائد كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية.

* رافعة الأصول: تتمثل في نسبة الأصول المستثمرة إلى الأقساط الصافية فكلما زاد حجم الاستثمارات من خلال الأقساط الصافية كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية.

(2) **هامش الملاءة:** يتمثل هامش الملاءة في حجم الأموال الخاصة الضرورية لتغطية الالتزامات المنعقدة اتجاه المؤمن لهم، فحسب مبدأ الرفع المالي يمكن لحجم الأموال الخاصة أن تؤثر على العائد على الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: أهمية المرودية.

يمكن حصر أهمية المرودية في النقاط التالية²:

✓ **المرودية من أجل استقلالية الشركة ودوامها:** ويتجلى ذلك فيما يلي:

- إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
- تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
- تحقيق التوازن المالي (لاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة).

¹ - موساوي عبد النور، (تحليل ملاءة ومرودية شركات التأمين)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31-جوان 2009، لمجلد ب - ص ص 282-283 .

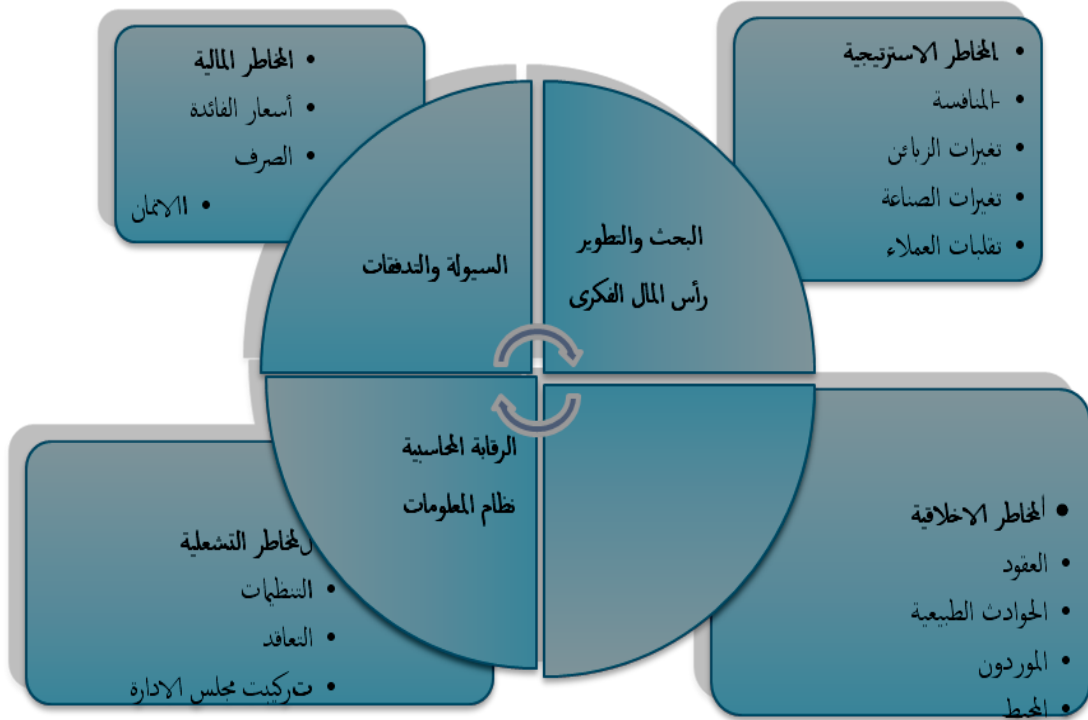
² - هيتو كريمة، رزيق منال، (دور تحليل الملاءة والمرودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين)، مذكرة الماستر في العلوم التجارية مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، 2015، ص.73

- ✓ المرودية من أجل ضمان تطور الشركة : ويتجلى ذلك فيما يلي:
- زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي.
 - التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة.
 - انخفاض التكاليف (مصدر تمويل خارجي)، وبالتالي الاستقلالية المالية.
- ✓ هدف الشركة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار الشركة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.
- المبحث الثاني: المخاطر التأمينية وعلاقتها بمرودية المالية لشركة التأمين**
- يتمثل الخطر الذي تواجهه شركات التأمين هوان تصبح في لحظة ما مطالبة بالتزامات تفوق قدرتها المالية ما يؤثر على المرودية المالية لها ومكانتها التنافسية في سوق التأمين وقد تؤدي إلى إفلاسها.
- المطلب الأول: طبيعة المخاطر التأمينية لشركات التأمين.**
- الفرع الأول: مفهوم الخطر في شركات التأمين.**
- اختلف العلماء والمتخصصون في إدارة الخطر والتأمين في تحديد تعريف أو مفهوم محدد للخطر، ما أدى إلى تعدد هذه التعاريف وتباينها، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر التي استند إليها كل منهم في تعريف الخطر. وبصفة عامة يمكن تناول بعض التعاريف للخطر والتي تتفق مع طبيعة الخطر المعرضة لها شركات التأمين وذلك وصولاً إلى مفهوم للخطر يمكن تطبيقه على شركات التأمين.
- (1) " المخاطر هي أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل".¹
 - (2) الخطر يعني "بأنه الانحراف في النتائج التي يمكن إن تحدث خلال فترة محددة في موقف معين".
 - (3) يعرف الخطر "انه الفرق الموجب بين الاحتمال الفعلي والمتوقع لخسائر المادية المحتملة".
 - (4) يمكن كذلك تعريف المخاطر بأنها " ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديداً، يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة"²

- خالد وهيب الراوي، (إدارة المخاطر المالية)، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 08¹

- طارق عبد العال حماد، (إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك))، دار الجامعة، الإسكندرية 2007، ص 16²

المسببات الرئيسية للمخاطر: يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأن أنشطتها من عوامل خارجية ودجلية. والشكل التالي: يلخص بعض المخاطر ومسبباتها.¹



المصدر: الشكل 2/2 من عداد الطالبان اعتمادا على، بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية عدد 332-2010-2009/07

الفرع الثاني :: أنواع المخاطر التأمينية

وهناك من يصنف الإخطار التي تتعرض لها الشركات التأمين إلى:

تقسيم الإخطار اكتواريا: وهو التقسيم المعتمد من قبل جمعية الخبراء الاكتوارين بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم العمل بهذا التصنيف سواء في شركات التأمين على الأشخاص وشركات التأمين على الأضرار، يقوم هذا التصنيف على تقسيم الأخطار التي يتعرض لها شركات التأمين إلى أربعة مجموعات كما يلي:²

المجموعة الأولى أخطار الأصول: تنشأ هذه من التقلبات التي تصيب القيمة السوقية لأصول المحفظة الاستثمارية لشركة التأمين مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كما تتضمن هذه المجموعة أيضا إخلال الغير بسداد التزاماتهم او القيام بمسؤولياتهم في مواعيدها اتجاه شركة التأمين.

المجموعة الثانية اخطار التسعيرة: ترجع هذه الأخطار الى ظروف عدم التأكيد المحيطة بتقديم خدمة التأمين في المستقبل والمتعلقة ببعض العناصر مثل معدل العائد على الاستثمارات، معدلات الوفاة الفعلية، معدلات المرض، وتواتر شدة خسائر المطالبات، ومعدلات النفقات الإدارية، وغير هامن المعدات. ومن المؤكد انه اذا كان التسعير في شركة التأمين قائما على افتراضات معينة لا تتماشى مع الواقع الفعلي للمحيط الذي نشط فيه الشركة، فان هذا سيجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه جملة الوثائق عند حلول موعدها.

المجموعة الثالثة اخطار ملائمة الاصول للخصوم: ينتج هذا الخطر نتيجة تذبذب أسعار الفائدة والتضخم فكلما كان تأثير الأختلاف في معدلات الفائدة والتضخم ذو درجات متفاوتة على القيمة السوقية للأصول عنه على قيمة الالتزامات المستقبلية، كلما كان من الصعب الملائمة بين الأصول والخصوم مما يعرض شركات التأمين الى خطر العسر المالي.

¹ - بلعزوز بن علي، (استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية)، مجلة الباحث، عدد 332-2010-2009/07

² - رأفت أحمد علي ابراهيم، (رؤية المستقبلية لإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية)، مجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصور، كلية التجارة، مصر، العدد الاول، المجلد 200، ص 26، ص 536

المجموعة الرابعة أخطار عامة: وهي الأخطار الخارجة عن نطاق التي تحكم عمل شركات التأمين، والتي لا تستطيع التنبؤ بحدوثها، وتشمل هذه الأخطار القوانين والنظم التي تحكم عمل شركات التأمين، كما تضم الأخطار الناجمة عن نقص التدريب لموظفي شركة التأمين وممثليها من وسطاء ومنتجين وكلاء بيع، بالإضافة إلى سوء تصرف بعض المديرين بالشركة. تأثر مجموعة هذه الأخطار على حجم مسؤولية والتزام شركة التأمين اتجاه الغير.

وهناك عدة أنواع أخرى المخاطر في شركات التأمين نذكر منها¹:

- (1) خطر الاكتتاب: يحدث هذا الخطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات مختلفاً عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وبغية تخفيض هذا النوع من الأخطار تعمل شركات التأمين على بيع عدد كبير جداً من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية.
- (2) خطر القرض/ الائتمان: تظهر هذه المخاطر في حال عدم قدرة المؤمن على استرداد مستحقته من الجهات التي يتعامل معها مديني الاقساط (المؤمن لهم)، الوسطاء، معيدي التأمين. كما يتمثل خطر القرض في عدم قدرة المؤمن على استرجاع امواله المستثمرة او عوائدها في تواريخ استحقاقها.
- (3) خطر إعادة التأمين: ينتج هذا الخطر بسبب عدم ملائمة برامج إعادة التأمين لحاجة المؤمن مما يسبب له صعوبات مالية كبيرة، الامر الذي يدعو شركات التأمين للقيام بالدراسات الملائمة لمعرفة مدى حاجاتها للحماية، ويظهر هذا الخطر في حال تأمينات الاضرار.
- (4) خطر التشغيل: وهي الخسائر الناتجة عن مخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو فشل العمليات الداخلية والنظام، أو تنسأ نتيجة لأحداث خارجية².
- (5) خطر الاستثمار: تتعرض استثمارات شركات التأمين الى مخاطر مختلفة تتعلق في مجملها باداء، هيكل، عوائد وسيولة محفظتها الاستثمارية.
- (6) خطر السيولة: ينطوي هذا الخطر على جهتين:
 - فمن جهة يتعلق هذا الخطر بالتزامات شركة التأمين اذ في بعض الحالات تفوق التعويضات الحقيقية ما هو متوقع.
 - اما من جهة اخرى فخطر السيولة يرتبط باستثمارات شركة التأمين، اذ تصبح هذه الشركة غير قادرة على تسديد الاصول المستثمرة لتسوية الالتزامات او تقوم ببيع الاصول ببيع منخفضة.
- (7) الخطر القانوني و التشريعي: يرتبط هذا الخطر بالأثر المالي الناجم عن تغييرات القوانين والتنظيمات، اذ لا بد على شركات التأمين تطبيق ومسايرة هذه التغييرات والتشريعات وتجسيد انظمة خاصة لتغطية متطلبات الهيئات الرقابية.
- (8) خطر تغييرات السوق: كغيرها من الشركات تواجه شركات التأمين خطر المنافسة، وخطر التقلبات في احتياجات المستهلكين وسلوكياتهم اتجاه شراء منتجات التأمين، وهذا يفرض على الشركة اتباع سياسة تسويقية مناسبة من شأنها تقلل من الخطر.
- (9) خطر فسخ العقد: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبراً على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة.
- (10) مخاطر مالية أخرى: هي المخاطر المالية الأخرى التي يمكن أن تلحق بخسائر مالية لشركة التأمين كتوفير ضمانات للأطراف المتعامل معها للحماية من خطر القرض، ومخاطر تتعلق بتغييرات في نظام الضريبة، وعجز الميزانية،... الخ.

المطلب الثاني: مخاطر الاكتتاب

أولاً: الاكتتاب في شركات التأمين

1/ مفهوم الاكتتاب:

عملية الاكتتاب في الأخطار هي النشاط الأساسي لأي شركة تأمين، فكان المكتب هو الذي يقوم بالاتصال بالأفراد لإقناعهم بالتأمين، وبعد أن يحصل على طلباتهم يقوم بفحص وتقييم الأخطار المطلوب التأمين عليها ثم يقرر بعد ذلك ما إذا كان يقبل التأمين على هذه الأخطار أم يرفض، ويحدد شروط القبول، وفي حالة اتخاذ

¹ - لفتاحة سعاد، (ادارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاعة 2)، مرجع سابق، ص 84-87

² - خالد السهلاوي، عبد الكريم قندوز، (هامش الملاع في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية)، مجلة العلوم الاقتصادية السعودية، العدد 38،

المجلد 10، لأذار 2005، ص 38

القرار بقبول التغطية التأمينية يقوم بتحدد وتحصيل الأقساط الواجب دفعها، كما يدخل ضمن اختصاصات المكتب أيضا تسوية المطالبات المستحقة للمؤمن له في حالة تحقق الخطر أو الخسارة.¹ وهناك مفاهيم متعددة للاكتتاب في الأخطار نذكر منها:

(أ) " عملية الاكتتاب هي دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها. وتتم عملية الاكتتاب عن طريق فحص الطلبات المقدمة وذلك بغرض الوصول إلى فكرة صحيحة عن الخطر قبل التأمين عليه، وتتمثل خطوات عمليات الاكتتاب في:²

- فحص الإخطار.
- اختيار الإخطار.
- تحليل الأخطار بقصد تسعيرها.
- مراقبة الأخطار خلال مدة التعاقد.
- الأخطار المرفوضة."

(ب) الاكتتاب يقتصر على "تلك العمليات المتعلقة بقبول أو رفض طلبات التأمين وتصنيف الأخطار المقبولة تمهيدا لتحديد السعر الخاص بها، وكذلك تحديد مدى التغطية التي يمكن قبولها دون تعرض المركز المالي لشركات التأمين للخطورة، وتشمل الأوجه الآتية:

- تقييم الإخطار المعروضة على شركة التأمين.
- اختيار الأخطار.
- تصنيف الأخطار.
- تحديد مدى التغطية الممكنة.

ثانيا: محددات الاكتتاب:

يقصد بمحددات الاكتتاب العوامل والأسس والعناصر التي تؤخذ في الحسبان عند دراسة وتحليل الخطر وذلك وصولا لقرار القبول في التأمين المباشر أو لقرار الاكتتاب في إعادة التأمين، ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى:³

(1) محددات الاكتتاب التأمينية: وأهم هذه المحددات هي:

- ✓ قيمة الشيء موضوع التأمين.
- ✓ نوع التأمين ودرجة خبرة الشركة فيه.
- ✓ درجة الخطورة التي يتعرض لها الشيء موضوع التأمين ويتضمن ذلك المنطقة الجغرافية التي تقع فيها الشيء موضوع التأمين في نطاق المنطقة أو الدولة أو الإقليم أو القارة.
- ✓ المالك للشيء موضوع التأمين وملاءته المالية وسلوكياته.
- ✓ توفير وسائل الرقابة والمنع ومدى كفايتها.

(2) محددات الاكتتاب المالية: وأهم تلك المحددات هي:

- ✓ رأس مال الشركة والاحتياطات الفنية والحررة.
- ✓ مبلغ التأمين الممثل لقيمة الشيء موضوع التأمين.
- ✓ أرباح الفرع في السنوات السابقة والأرباح المتوقع الحصول عليها.
- ✓ المنافسة من الشركات الماثلة.
- ✓ قوانين الاشراف والرقابة.

(3) محددات الاكتتاب في إعادة التأمين: وأهم هذه المحددات هي:

- ✓ النتائج الاكتتابية.
- ✓ معدلات الخسارة لفرع.
- ✓ نسب العمولة والسمسرة.

¹ - السيد عبد المطلب عبده، (مبادئ التأمين)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص329.

- السيد عبد المطلب عبده، (مبادئ التأمين) نفس المرجع السابق، ص396²

³ - فتحي تامر يونس، (دراسة كمية للدورة الاكتتابية في السوق التأمين)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (تخصص تأمين) 2000، صص 08، 09

ثالثاً: المبادئ الأساسية للاكتتاب.

إن الهدف من عملية الاكتتاب هو التوصل إلى حجم أعمال مربحة، وللوصول إلى هذا الهدف هنالك مبادئ معينة للاكتتاب وتتمثل في:¹

- اختيار المؤمن له وفقاً لمعايير الاكتتاب الخاصة بالشركة. وهذا المبدأ يعني أن الشركة التأمين يجب أن تختار المؤمن لهم وفقاً لمعايير الاكتتاب (وهذا يعني أن الشركة يجب أن تختار فقط هؤلاء المؤمن لهم الذين تكون قيمة الخسائر الفعلية لا تزيد عن قيمة الخسائر المفترضة في هيكل السعر.
- أعداد (عمل) توازن للسعر داخل كل مجموعة، وهذا المبدأ يعني أن المؤمن لهم الذين تكون فرص الخسارة لهم أقل من المتوسط في مجموعة الاكتتاب سوف تعادل (توازن) المؤمن لهم الذين تكون فرص الخسارة أكبر من المتوسط، وبذلك يحدث التوازن.
- العدالة بين حملة الوثائق: وهذا المبدأ يعني المساواة بين حملة الوثائق في الأسعار التي تدفع بحيث أن كل مجموعة من حملة الوثائق يجب أن تدفع نصيبها في بنود الخسائر والمصروفات.

ثالثاً: مراحل عملية الاكتتاب:

تمر عملية الاكتتاب في شركات التأمين بمجموعة من المراحل:²

1. التعرف على طالب التأمين والخطر من خلال استمارة التأمين (قد نحتاج في البعض أنواع التأمين إلى مستندات مدعمة كتقرير خبير المعاينة في التأمين الممتلكات).
2. يتم رفع الطالب التأمين على المدير المخاطر الذي يقوم بتحليلها وتوضيح سلبياتها وإيجابياتها وإرسال تقرير بذلك إلى المكتب.
3. يقوم المكتب بناء على تقرير مدير المخاطر باتخاذ أحد القرارات التالية: رفض الخطر، القبول المشروط أو القبول غير المشروط.
4. بعدها تتم الاستعانة بالإكتواري لتحديد قسط تأمين مناسب.
5. يقوم المكتب بوضع نص الوثيقة وإجراء التعديلات التي يراها مناسبة في حال كان القبول مشروطاً.
6. يقوم المكتب بتحديد نسبة الخطر التي يرغب بنقلها لمعيد التأمين.

رابعاً: أهمية وأهداف عملية الاكتتاب في الإخطار.

يمكن صياغة الأهداف الأساسية لعملية الاكتتاب في:

- ✓ تفادي الاختيار ضد صالح شركات التأمين أو الحد منه إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك عن طريق استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيراً عن ذلك المستوى الذي يمكن قبوله.
- ✓ التصنيف السليم للأخطار المقبولة وذلك بالتأكد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به.
- ✓ تحديد مدى التغطية الممكن الاحتفاظ بها داخل الشركة التأمين على ضوء الظروف الخاصة بشركة وطبيعة الخطر.

وبينما يرى البعض أن عملية الاكتتاب تحقق ثلاثة أهداف أساسية هي:

- ✓ توزيع مأمون للأخطار
- ✓ توزيع مريح للأخطار
- ✓ المحافظة على العدالة بين حملة الوثائق.

الفرع الثاني: تحليل وقياس أخطار الاكتتاب التأمين في شركات التأمين

أولاً: المتغيرات المؤثرة على معدل ربحية الاكتتاب التأميني:

إن عملية تحليل ربحية الاكتتاب التأميني لتأمينات الممتلكات والمسؤولية كمقياس لأداء إدارة شركة التأمين تجاه عملية الاكتتاب، التي تعتبر جوهر العملية التأمينية تقوم على افتراض أن هناك متغيرات كثيرة ومتعددة تؤثر في ناتج الاكتتاب التأميني وتجعل بعض الشركات أكثر ربحية من البعض الآخر، وفي مايلي توصيف لهذه المتغيرات مع بيان علاقتها بربحية الاكتتاب وذلك على النحو التالي:³

- إصدار المعهد المالي، (مدخل إلى أساسيات التأميني)، الرياض، المملكة السعودية-انثاء لنشر 2016-ص150²

- عيد أحمد أبو بكر - إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الاستثمار مرجع سابق 1-ص، 111-110³

1- المتغير التابع (معدل الربحية الاكتتاب التأميني).

يتم استخدام معدل ربحية الاكتتاب التأميني كقياس لنتائج الاكتتاب التأميني لتأمينات الممتلكات والمسؤولية في شركات التأمين وذلك على النحو التالي:

معدل ربحية الاكتتاب التأميني = 100% - النسبة المجمعة.

1/1- النسبة المجمعة (تكاليف الإنتاج) = معدل الخسارة الفني + معدل صافي التكلفة.

معدل الخسارة = $\frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الأقساط المكتسبة}}$ ، معدل صافي التكلفة = $\frac{\text{صافي مصروفات الاكتتاب}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة}}$

1/2- صافي مصروفات الاكتتاب = المصروفات الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج - العمولات المحصلة من إعادة التأمين الصادر.

وتستخدم النسبة المجمعة كقياس لتكاليف الاكتتاب التأميني ويجب ان لا تزيد عن 100 بالمئة. وتقيس مدى ربحية الشركة عن ربحية الشركة عن محفظة أعمالها وتعطى مؤشرا على مدى متانة المركز المالي للشركة وتعكس هذه النسبة مدى استقرار شركات التأمين في أداء وظيفتها الأصلية وحسن أداء العمل الفني (الاكتتاب).

2- المتغيرات المستقلة: 1

2/1- حجم الشركة: يتم قياس حجم شركة التأمين باستخدام صافي أقساط تأمينات الممتلكات والمسؤولية للشركة، يؤدي زيادة حجم صافي الأقساط إلى زيادة ربحية الاكتتاب التأميني.

2/2- الحصة السوقية للشركة: تمثل الحصة السوقية لشركة التأمين نسبة صافي أقساط التأمين إلى صافي الأقساط للسوق ككل، وذلك كما يلي:

الحصة السوقية للشركة = $\frac{\text{اقساط الاكتتاب المباشر للشركة}}{\text{صافي أقساط الاكتتاب المباشر - للسوق ككل}}$

ومن المتوقع أن تزداد ربحية الاكتتاب مع تزايد الحصة السوقية.

2/3- معدل الاحتفاظ: يحسب معدل الاحتفاظ على أساس صافي الأقساط الشركة إلى إجمالي اكتتابات الشركة، وذلك من خلال العلاقة التالية ذ:

معدل الاحتفاظ = $\frac{\text{صافي اقساط الشركة}}{\text{إجمالي اكتتاب الشركة}}$

بحيث كلما كانت نسبة الاحتفاظ منخفضة كلما دل ذلك على إن الشركة التأمين مجرد وسيطيين المؤمن لهم وشركات إعادة التأمين، وتعكس هذه النسبة حجم أعمال وقوة شركات التأمين

2/4- معدل النمو (معدل التغير في الاكتتاب)

معدل النمو = $\frac{\text{صافي اقساط الاكتتاب المباشر للعام الحالي - اقساط صافي الاكتتاب المباشر للعام السابق}}{\text{صافي أقساط الاكتتاب المباشر للعام السابق}}$

تعكس النسبة مدى تغير الذي يطرأ على سياسة الاكتتاب المباشر للشركة، ومن ثم الوزن النسبي دخل السوق حيث أن زيادة هذه النسبة أو انخفاضها عن حد معين يعنى عدم استقرار سياسية الاكتتاب.

2/5- حجم الاخطار بالمحفظة التأمينية (معدل تعرض الاكتتاب)

معدل تعرض الاكتتاب = $\frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{الفائض (حقوق المساهمين المعدلة)}}$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، حيث الفائض هو المراجع الأساسي للوقاية من هذه الخسائر.

ويلاحظ أنه كلما زادت هذه النسبة فان هذا يعنى تحمل الشركة لأخطار تقوف قدرتها الاستيعابية.

2/6- معدل التغير في معدل الخسارة الفني: تعتمد عملية التسعير في التأمينات الممتلكات والمسؤولية

بصفة أساسية على التنبؤ الدقيق بمعدلات الخسائر باستخدام النماذج الإحصائية الحديثة، والتي من أهمها منهج التحليل البيزي الذي يقدم منهجا مناسباً لتوقع معدل الخسارة التي يعتمد على التفاعل الخسارة المحققة والإقساط المكتسبة.

2/7-معدل فائض النشاط التأميني (أرباح الاكتتاب والاستثمار)

حيث أن قدرة الاكتتاب لشركة التأمين تبدأ بتقدير القدرة المالية لشركات التأمين على الاكتتاب بحيث معدل فائض النشاط التأميني = $\frac{\text{فائض النشاط التأميني}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}$

2/8-نسبة المخصصات الفنية والفائض الى صافي الأقساط:

نسبة المخصصات الفنية والفائض الى صافي الأقساط = $\frac{\text{المخصصات الفنية} + \text{الفائض}}{\text{صافي القساط}}$

حيث أن المخصصات الفنية تعدد خط الدفع الأول لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها .

2/9-معدل العائد على الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{متوسط الأموال المستثمرة}}$

كلما كان معدل الاستثمار منخفض كلما دل ذلك على قصور في محفظة استثمارات الشركة.

2/10-تسهيلات إعادة التأمين:

تسهيلات إعادة التأمين = $\frac{\text{أقساط إعادة التأمين الصادر}}{\text{إجمالي الأقساط المباشرة}}$

يعتبر من المؤثرات الهامة على القدرة الاكتتاب لشركات التأمين.

المطلب الثالث: أخطار الاستثمار في شركات التأمين .

الفرع الأول: عملية الاستثمار في شركات التأمين

أولاً: مفهوم الاستثمار

يعطى مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة.و غالباً ما يشير هذا المفهوم إلى الاستثمار اموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار.

يمكن تعريف الاستثمار على انه"استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل".¹

-الاستثمار هو"كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استهلاكه"²

ثانياً: أدوات الاستثمار في شركات التأمين: بما إن المستثمر هو"أي شخص يضع موارده وخبرته مضاربة معينة، وهذا الشخص قد يكون من المساهمين وممثلهم وغيره" لذلك يمكن وصف شركات التأمين ضمن هؤلاء المستثمرين التي بإمكانها إن توظف صافي الأموال المجتمعة لديها او المتدفقة إليها من زبائنها في أدوات استثمارية مختلفة³.

عناصر الاستثمار: تمثل عناصر الاستثمار في ما يلي⁴.

أولاً: المساهمة: يقدم المستثمر "عطاء" أو "المساهمة" نقداً او عيناً، مادياً او غير مادي. وقد تكون

المصدر(المستثمر) إما شخصاً طبيعياً أو معنوياً، خاصاً أو عمومياً.

ثانياً: نية الحصول على الربح: إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح او فوائد وإلا فلا تعد عملية استثمار.

ثالثاً: المجازفة أو المخاطرة: أن نية الحصول على أرباح لاتعني بداهة التحقيق الفعلي لذلك الربح.

رابعاً: عامل الزمن: ان المستثمر ينتظر ، بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثمار، فهو لا يحقق الربح فوراً بشكل عام. ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الاستثمار يستغرق وقتاً.

1-محمد الحناوي واخرون، الإستثمار في الاورق المالية وإدارة المخاطر،المكتب الجامعي،الإسكندرية 2007ص18

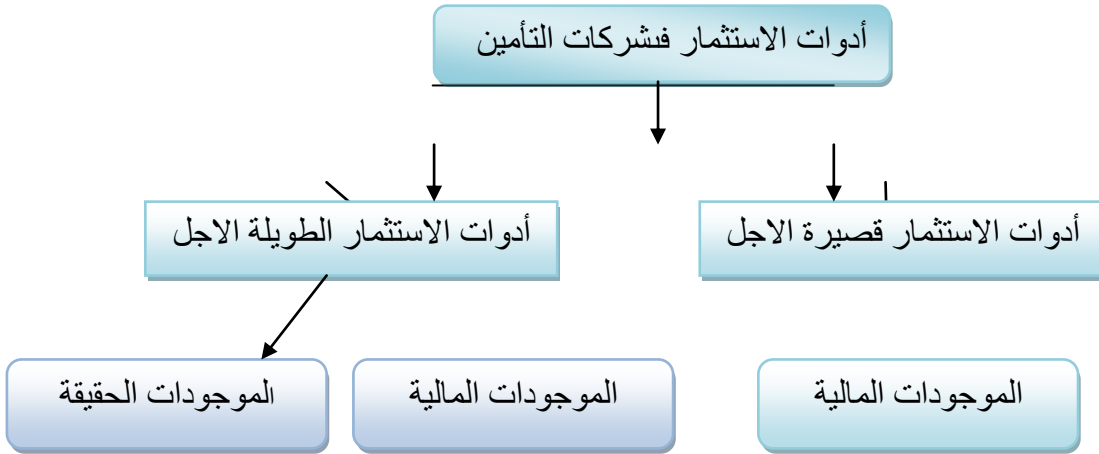
-عليوش قربوع كمال-قايون الإستثمارات في الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-بدون سنة الطبع-ص7

3-ابراهيم الجزراوي، عماد الفره لوسي، تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية الحديثة(دراصة نظرية-تطبيقية في شركات التأمين الوطنية)،

مجلة الاقتصادية والادارية، المجلد13/48/لسنة2007ص192

4- قادري عبد الغزير-الإستثمارات الدولية(التحكيم التجاري الدولي ، صمان الإستثمارات)-دار هممه لنشر والتوزيع-الجزائر 2004-صص 11،12.

الشكل (2/3) أدوات الاستثمار في شركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبان بناء مرجع ابراهيم الجزراوي، عماد الفره لوسي-تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية الحديثة (دراسة تطبيقية في شركات التأمين الوطنية) مجلة الاقتصادية والإدارية-المجلد 48/13 لسنة 207-ص 192

الفرع الثاني: تحليل وقياس مخاطر الاستثمار في شركات التأمين أولاً: أسباب المخاطر الاستثمارية:

تستخدم المخاطر الاستثمارية للبدائل الاستثمارية المتاحة كأداة لتقييم هذه البدائل الاستثمارية، فالمخاطرة هي مقياس نسبي لدرجة التقلب في معدلات العائد المتوقعة من البدائل الاستثمارية المتاحة، ويرجع التقلب في معدلات العائد للبدائل الاستثمارية المخاطرة الاستثمارية إلى نوعين من الأسباب¹:

❖ أسباب عامة:

- هي مجموعة العوامل التي تؤثر على سوق الاستثمار ككل لكل قنوات الاستثمار المتاحة، وكذلك الاتجاهات الاستثمارية داخل كل قناة استثمارية ومن أمثلتها:
1. تغير أسعار الفائدة في السوق، ويقصد بها تعديل معدلات الفائدة المستخدمة في سوق الاستثمار سواء كان هذا التعديل بالسالب أو الموجب، وقد يرجع ذلك إلى أسباب متعلقة بالسوق المحلي.
 2. التغير في القوة الشرائية للنقود، ويقصد بها انخفاض وارتفاع القوة الشرائية للنقود أي التضخم و الكساد التي تمر بها معظم دول العالم.
 3. التغير في الدورات الاقتصادية، ويقصد بها تعديل الدورات الاقتصادية التي تمر بالمجتمع من انتعاش (رواج) أو انكماش (كساد) والعكس صحيح.
- تغيرات السوق، ويقصد بها تحقيق الأحداث الهامة المحلية أو العالمية التي تؤثر على حركة سوق المال بالدولة مثل الخصخصة و اتفاقية جادة.

❖ أسباب خاصة:

- هي مجموعة العوامل التي تؤثر على قناة استثمارية معينة دون باقي القنوات الاستثمارية الأخرى أو على اتجاه استثماري معين دون باقي الاتجاهات في نفس القناة الاستثمارية، ومن أمثلتها:
1. مخاطر الاستثمار في مجال معين وهي مخاطر تتعلق بظروف خاصة بنوع معين من الاستثمارات سواء كان لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية متعلقة بهذا النوع من الاستثمارات.
 2. مخاطر الدورات الاقتصادية المتعلقة بمجال استثماري معين، هي التقلبات المتعلقة بالدورة الاقتصادية لمجال استثماري معين دون غيره من رواج أو انكماش والعكس صحيح.
 3. مخاطر متعلقة بضعف كفاءة الإدارة بمجال استثماري معين، هي التقلبات التي تتعلق بعدم قدرة الإدارة القائمة على المجال الاستثماري على اتخاذ القرار الإداري السليم أي عدم كفاءة إدارة المنشأة (الشركة) مما يؤثر على كفاءة الاستثمار في هذا المجال.

- عيد أحمد أبو بكر، (إدارة أخطار شركات التأمين) (أخطار الكتاب، أخطار الاستثمار)، نفس المراجع السابق، ص 184، 185¹

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الاستثمارية لشركة التأمين:
هنالك عددك عوامل تؤثر على السياسة الاستثمارية في شركات التأمين منها¹:
العوامل المالية الفنية:

تسعى شركة التأمين إلى استثمار أموالها في القنوات الاستثمارية التي تضمن لها رأس المال، وذلك لأن الغالبية العظمى من هذه الأموال هي أموال حملة الوثائق، وقد ترتب على حاجة شركات التأمين إلى المحافظة على رأس المال المستثمر إن اتجهت أغلب استثماراتها المضمونة مثل السندات الحكومية والودائع.

وتقوم شركات التأمين في مجال تأمينات الممتلكات والمسئولية بضمان الخسارة الناتجة عن معظم الإخطار القابلة للتأمين والمتعلقة بالممتلكات والمسئولية ولضمان قدرة الشركة التأمين على سداد التعويضات المستحقة في مواعيدها فإنه يتعين عليها تكوين الاحتياطات المخصصة الفنية مثل مخصص الإخطار السارية ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التقلبات العكسية وتعتبر هذه المخصصات المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات شركات التأمين وهي ذات طبيعة خاصة من حيث كونها تمت لمقابلة التزامات الشركة تجاه حملة وثائق التأمين وواجبة السداد عند طلبها، ولذلك يتعين على القائمين على رسم السياسة الاستثمارية لأموال تأمينات الممتلكات والمسئولية مراعاة ذلك عند استثمار هذه الأموال.

العوامل المتعلقة بالإشراف والرقابة على التأمين:

تتدخل هيئات الإشراف والرقابة في معظم دول العالم لوضع بعض القيود الواجب على شركات التأمين الأخذ بها عند وضع وتنفيذ السياسة الاستثمارية .
وتفرض جهات الإشراف والرقابة بعض القيود على استثمارات شركات التأمين يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

1. قيود قانونية: تتمثل في مجموعة القيود التي تحدد شروط استثمار الأموال الخاصة بحملة الوثائق سواء في تأمينات الحياة أو تأمينات الممتلكات والمسئولية.
2. قيود نوعية: تتمثل في مجموعة القيود التي تحدد أوجه الاستثمارات التي يجب الاستثمار فيها والشروط الواجب توفرها بالنسبة لكل نوع من أنواع الاستثمارات المصرح بالاستثمار فيها.
3. قيود كمية: تتمثل في القيود التي تحدد النسب التي يجب تخصيصها لكل نوع من أنواع الاستثمار، وبمعنى آخر تتمثل هذه القيود في تحديد الحد الأقصى أو الحد الأدنى للأموال التي يجب إن تخصص للاستثمار في كل نوع من أنواع الاستثمارات المسموح بها.

العوامل الاستثمارية (منافسة المنشآت المالية الأخرى):

وإذا اخذ في الاعتبار المتغيرات المعاصرة، وما تواجهه شركات التأمين من منافسة قوية مع المؤسسات المالية الأخرى، بما تمنحه من عوائد مرتفعة على الاستثمار ومزايا مالية أخرى، فإن ذلك يلقي عبئاً كبيراً على مخططي السياسة الاستثمارية لدى شركات التأمين المباشر، حيث يتعين بذل جهد أكبر لانتقاء المحفظة الاستثمارية التي تحقق أكبر عائد ممكن في ظل درجات معقولة من المخاطر، والعمل على تحقيق درجة عالية من الضمان بالإضافة إلى الالتزام بالقيود المفروضة من جانب هيئة الإشراف والرقابة.

الفرع الرابع: قياس مخاطر استثمار أموال شركات التأمين:

أولاً: عائد ومخاطر الاستثمار:

➤ **عائد الاستثمار:**

يعرف العائد على أنه مقدار الإضافة أو الزيادة التي تطرأ على الثروة نتيجة القيام بالاستثمار وبذلك يمكن تقسيم العائد إلى:

عائد جاري: وهو العائد الناشئ من توزيعات الأرباح والفوائد في حالة الاستثمار المالي أو هو العائد الناشئ عن النشاط التجاري في حالة الاستثمار المادي.

عائد رأسمالي: وهو العائد الناشئ عن فروق قيمة الاستثمار وذلك في حالة كل من الاستثمار المالي والاستثمار المادي.

- عيد أحمد أبوبكر، (إدارة أخطار شركات التأمين) (أخطار الاكتاب، أخطار الاستثمار))، نفس المراجع السابق-ص171:169¹

➤ مخاطر الاستثمار:

من بين مخاطر الاستثمار مايلي¹:

1. **مخاطر العمل:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.
2. **مخاطر السوق:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.
3. **مخاطر السعر:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا تم الاستثمار لأجل قصيرة.
4. **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.
5. **المخاطرة المالية:** وهي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأصول المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
6. **المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية:** هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار تنجم من التشريعات المتعلقة بالتأمين والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج ... الخ.

ثانياً: إدارة المحافظ الاستثمارية.

- مفهوم وتعريف المحفظة: المحفظة عبارة عن أداة مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى.

1. **العوامل المؤثرة في المحفظة الاستثمارية:** لغرض الوصول إلى بنا محفظة استثمارية مثلى لا بد أن نأخذ بنظر الاعتبار المحددات والعوامل التي تؤثر على بناء هذه المحفظة وإذا كنا نرغب في تكوين محفظة جيدة فمن الأنسب التركيز على النمو الطويل الأجل.
 - **المحدد الأول في المحفظة الاستثمارية** هو أهمية نمو رأس مال المحفظة، أي المعدل الذي يتزايد فيه رأس مال المحفظة خلال فترة الاستثمار في الأوراق المالية المكونة لهذه المحفظة.
 - أما إذا كنا نرغب الاستثمار طويل الأجل فبإمكاننا أن نضع رأس مال المحفظة في الأوراق المالية التي يمكن أن تقدم لنا معدل نمو ثابتاً وأماناً يحق هذا الهدف.
 - **المحدد الثاني:** العائد أو نمو الأرباح والعوائد الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن أن يختلف في أهميته اعتماداً على طبيعة الورقة المالية والهدف من الاستثمار فيها.
 - **المحدد الثالث:** هو المخاطرة أي احتمال خسارة بعض أو كل استثماراتها، فكل مستثمر لديه مستوى متفاوت ومختلف من المخاطر فالمستثمرون المحافظون سوف يبحثون عن فرص تقدم لهم بعض الأدوات تمكنهم من السيطرة على العوائد هم، مثل سندات التوفير ذات المعدل المضمون من العوائد.
- ولغرض بناء محفظة استثمارية مثلى لا بد من أن نأخذ بنظر الاعتبار الالتزام بالعناصر التالية وهي:
- الاعتماد على رأس المال الخاص لمحفظة في تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى الاقتراض من الغير.

2. **مقاييس المخاطر المحفظة الاستثمارية:**

يمكن قياس المخاطر بطرق شتى إلا إن علماء الإحصاء اتفقوا على إن Variance هو مقياس للمخاطر، فكلما زاد التباين في النتائج المتوقعة لمتغير ما دل ذلك على عدم تجانسها وعلى تشتتها، ومن بين المقاييس المستعملة لقياس المخاطر ما يلي²

¹- الطاهر حردان، (أساسيات الاستثمار)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص ص 17-18

² - دريد كامل الشبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص ص 70، 74

2/1 الانحراف المعياري:

من الصعب التنبؤ باختيارات الأفراد ما بين المشاريع دون معرفة ميولهم نحو المخاطر. غير إن الكثير من الأفراد يتفادون المخاطر والانحراف المعياري الذي هو إحدى مقاييس المخاطر وبعد احد مقاييس التشتت للبيانات المكونة للحالة فكلما زاد التشتت عن متوسط هذه البيانات زاد هذا الانحراف المعياري ، ويتم حساب الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:

$$\sqrt{\sum P_i (X_i - X)^2} = \sigma$$

حيث ان:

σ : الانحراف المعياري

X_i : العوائد المحتملة للمشروع

X : عدد العوائد المحتملة

اما القيمة المتوقعة فتحسب كالآتي:

$$\sum P_i X_i = X$$

فالمشروع ذو الانحراف المعياري الاعلى يكون أكثر مخاطرة و اقل جاذبية.

إن المعادلة أعلاه يتم استعمالها في حال وجود بيانات مستقبلية متوقعة بمعنى انها غير معروفة ، ولكن احتمالات حدوثها بناء على تجربة الشركة في الماضي، والتغيرات التي تتوقع حدوثها بالمستقبل او بناء على اجتهاد متخذي القرار.

2/2 شبه التباين:

هناك العديد من مقاييس المخاطر التي تطرقت إليها الدراسات السابقة وقد اعتبر Markowitz ان التباين في توزيع العوائد احد المقاييس الفعالة لذلك ، إلا إن التباين قد واجه العديد من الانتقادات وفي معرض الانتقادات التي وجهت لهذا المقياس قال Markowitz انه بالإمكان استعمال ما يشبه التباين الذي يركز على اهتمام المستثمر بتقليل التذبذبات في العوائد، بينما يبدو إن الانحراف الذي يكون اعلى من الوسط الحسابي من الأمور المفضلة لدى المدراء إلا إن الواقع يشير أن الانحرافات التي تكون اقل من الوسط down side risk هي التي تأخذ بالحسبان في عملية اتخاذ القرارات ، ومن أفضل المقاييس المستعملة لقياس down side risk ما يسمى شبه التباين والذي يعد حالة خاصة من التباين ويحسب باستعمال المعادلة التالية:

$$\sum P_i (X_i - X)^2 = S.V$$

حيث:

$S.V$: شبه التباين X : عدد العوائد التي تقل عن القيم المتوقعة.

فإذا كان شبه التباين للمشروع اقل يكون المشروع اقل خطورة.

2/3 معامل الاختلاف:

لا يكفي ان تتم المقارنة بين المشاريع بالاعتماد على مقاييس مختلفة وقد ثبت علميا بان التباين هو أفضل المقاييس في حالة تساوي المتوسطات الحسابية لعوائد المشاريع المراد المفاضلة بينها ، إما إذا كانت غير متساوية فيفضل الاعتماد على معامل الاختلاف ، وهو مقياس للتباين النسبي لأن الاعتماد عليه يساعد في التغلب على مشكلة عدم تساوي المتوسطات الحسابية للعوائد المراد مقارنتها، إذ يوجد قاعدة الانطلاق لإجراء المقارنة بين المشاريع ذات العوائد مختلفة المتوسطات، ويحسب بقسمة الانحراف المعياري على المتوسط الحسابي للعائد المتوقع أو متوسط القيمة المتوقعة في حالات البيانات المستقبلية.

حيث: $X/\sigma = C.V$

$C.V$: معامل الاختلاف المعياري الانحراف σ

X : القيمة المتوقعة للعوائد (متوسطها الحسابي)

فالمشروع ذو معامل الاختلاف الاقل يعد اقل خطورة.

2/3 بيتا كمقياس للمخاطر النظامية :

إن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية يفترض انه عند التنويع في المحافظ الاستثمارية فان مقياس المخاطر ذي الأهمية هو بيتا ، الذي يقاس بالتباين المشترك ما بين عائد الأصل وعائد السوق مقسوما على تباين عائد السوق.

وفي السوق ذو الكفاءة فان المستثمر يكافئ فقط لتحمله المخاطر النظامية Systematic Risk ويمكن التعبير عن بيتا بالمعادلة التالية:

$$\beta = \frac{Cov(R_i R_m)}{Var(R_m)} = \frac{P_m \sigma_i \sigma_m}{\sigma_m^2} = \frac{P_m \sigma_i}{\sigma_m}$$

حيث ان :

-بيتا معامل : β

Cov(Ri Rm): التباين المشترك ما بين عائد الاصل Ri وعائد السوق Rm

Var(Rm): تباين عائد السوق .

اما بالنسبة الى التباين المشترك $cov(R_i R_m)$ فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Cov_{im} = P_{im} m \sigma_i \sigma_m$$

السوق وعائد السهم عائد بين الارتباط درجة: P_{im}

للسهم المتوقع للعائد المعياري الانحراف: σ_i

σ_m : الانحراف المعياري لعائد السوق

كما إن النموذج يشير إلى انه في حالة التوازن وتحت افتراضات (CAPM) فان معدل العائد المتوقع على الورقة المالية دالة خطية في العائد المتوقع في السوق .

وتعد بيتا مقياسا لتذبذب السهم (Volatility) نسبة إلى السوق والتي تعبر عن الخطر النظامي أو غير القابل للتنويع.

وتعتبر بيتا من أهم المؤشرات المستخدمة للتنبؤ بالمخاطرة السوقية للسهم او للمحفظة كما أنها تعبر عن درجة حساسية السهم أو المحفظة مجال التقييم للمخاطر السوقية .

المبحث الثالث: إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين.
المطلب الأول: إدارة المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر في شركات التأمين
أولاً: تعريف إدارة المخاطر.

تعرض كتب التأمين إدارة المخاطر بتعاريف مختلفة نذكر منها :

✓ يرى البعض¹ إن إدارة المخاطر تعني " الأسلوب العلمي لتحديد الإخطار التي تعرض لها المشروع او الفرد ثم تصنيفها وقياسها ثم اختيار انسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها " تمر عملية إدارة المخاطر بمجموعة من المراحل وهي:

- تحديد الأخطار التي يتعرض لها المشروع

- قياس الأخطار.

- اختيار الطريقة المناسبة لإدارة الخطر.

- تنفيذ الطريقة المختارة.

- تقييم الطريقة المنفذة.

✓ كما يمكن تعريف عملية إدارة المخاطر (كعملية إدارية) "بأنها العملية التي تشمل على الفعاليات الأربعة وهي التخطيط والتنظيم والقيادة ومراقبة نشاطات المؤسسة، التي يقصد بها التقليل من حجم التأثيرات الشديدة لخسائر العرضية والتجارية لها، بكلفة معقولة"².

ثانياً: الإجراءات وخطوات المتبعة للحد من المخاطر.

أولاً: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر

هناك عدد من الإجراءات يمكن لإدارة المخاطر أن تقوم بها لحد من الآثار السلبية لمخاطر التي يمكن أن تعرض لها المؤسسات المالية وفيما يلي أهم هذه الإجراءات:³

✚ **الرقابة:** ويتمثل ذلك في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

✚ **التنوع:** ويقصد بذلك تنوع مصادر التمويل والاستثمار والعمليات لتقليل المخاطر.

✚ **المشاركة:** أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل المخاطر.

✚ **النقل:** توزيع المخاطر بنقلها إلى كرف آخر.

✚ **قبول الخطر:** أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة وكلفة معالجتها عالية.

✚ **تجنب المخاطر:** تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطة معينة لتقليلها.

ثانياً: خطوات إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومنفصل لكل أنواع المخاطر التي يتعرض لها موضوع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي:⁴

1. تعريف الخطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

2. تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقف على مصادره الأصلية

3. تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصر الخطر من خلال تحديد(الآثار التي يحدثها كل الخطر، احتمال حدوث كل خطر)

4. التحكم في المخاطر: وفيها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره.

المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة

المطلب الثاني: أهداف ودور إدارة المخاطرة

أولاً: أهداف إدارة المخاطر.

الهدف من إدارة المخاطر هو وضع السياسة العامة لمواجهة الأضرار المحتملة وذلك على النحو التالي:

-تحديد المخاطر الخاصة بكل نشاط على حدة.

-تصنيف المخاطر بكل نشاط

¹ - ممدوح حمزة احمد، (إدارة الخطر والتأمين)، مرجع سابق ذكره ، ص 139

-حسين العجمي وآخرون، (إدارة الخطر)، مهد البحرين لدارسات المصرفية والمالية، بدون طبعة، ص14²

- مهندي حنا نقولا عيسى، (إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية)، دار الراية لنشر والتوزيع، الاردان، عمان، 2010، ص125³

-عاطف عبد المنعم تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة 2008، ص6⁴

-تحليلها لمعرفة البيانات المتعلقة.

-تقييم المخاطر وإدراجها بقائمة تبدأ بالأكثر أهمية وفق نظم التقييم.

-اختيار الأسلوب الأمثل للتعامل مع المخاطر

وتجد الإشارة إلى أن النجاح في إدارة المخاطر يتمثل في أنه يجب إن يؤديها الأشخاص المؤهلون والمتخصصون.¹

ثانياً: دور إدارة الأخطار بشركات التأمين.

تلعب إدارة الإخطار دور أساسي بالنسبة للتعامل و لشركة التأمين.²

1. **بالنسبة لعمل التأمين:** في ضوء المفاهيم الأساسية لخطر وإدارة الخطر في شركات التأمين فإنه يمكن

التركيز على إدارة المخاطر بشركات التأمين في خدمة عميل شركة التأمين في الأمور التالية.

✓ دراسة الإخطار التي يتعرض لها العميل.

✓ إعداد دليل عملي لأخطار العميل يتم في تحديد الإخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها.

✓ دراسة مراحل النشاط الاقتصادي لعميل وتحديد الإخطار القابلة للتأمين.

✓ القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل.

✓ دراسة وسائل الوقاية والتمنع في مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة لعميل وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها

لمواجهة الأخطار المخصصة لمواجهتها وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.

مما سبق يتضح أن دور شركة التأمين في المستقبل لن يكون قاصراً على القيام بالتأمين من الأخطار التي

يطلبها العميل بل سوف يتعداها لتكون شركة التأمين بمثابة إدارة المخاطر لمواجهة الأخطار التي يتعرض

لها.

2. **بالنسبة لشركة التأمين:** تلعب إدارة المخاطر دوراً هاماً بالنسبة لشركات التأمين ذاتها فهي مسؤولة عن:

➤ تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث حجمها وتجانس المتغطيات في كل نوع.

➤ تقسيم الإخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترفى إلى مستوى القرار

المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركات التأمين ومعيدي التأمين.

➤ تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول.

➤ تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطه.

➤ مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين.

➤ إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها الشركة التأمين.

المطلب الثالث: علاقة المرادوية بمخاطر التأمينية وإدارة المخاطر.

تتأثر المرادوية المالية في شركة التأمين بالأرباح الصافية التي تتأثر بدورها بالنتيجة التقنية والمالية، بحيث

يتعرض النشاط التقني والمالي للعديد من المخاطر من بينها:³

1. تراجع حجم الأقساط المكتتبة.

2. ارتفاع في نسبة التعويضات .

3. زيادة تكاليف الاكتتاب.

4. زيادة حجم الكوارث المؤمن عليها من شركات التأمين.

5. ارتفاع معدلات الفائدة.

من أجل زيادة العائد على الأموال الخاصة و الرفع و تحسين المرادوية والحفاظ على ولاء مالكي شركات

التأمين، و يجب أن تكون إدارة فعالة لهذه المخاطر تتمثل في :

➤ تحديث وتطوير السياسات التسويقية والإنتاجية باستمرار.

➤ فخلق منتجات جديدة في مجال التأمين تتميز بشموليتها ومرونتها.

➤ اقتحام أسواق جديدة بدلاً من التنافس في الأسواق التقليدية من شأنه توسيع قاعدة عملاء شركات التأمين

وخاصة إذا اتبعت الشركة سياسة للإشهار بمنتجاتها.

➤ الوقاية من الحوادث من خلال شروط السلامة والأمان.

➤ الاعتماد على قنوات التوزيع المختلفة مثل وسطاء التأمين، وكلاء عامين أو سماسرة.

طارق الجمال، استراتيجية إدارة المخاطرة، دون دار النشر 2011، ص ص 24.25¹

- عبد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، مرجع سابق، ص ص 242، 247-²

- فريال وريدة فنتي، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مراجع سابق، ص ص 13-14.³

- البيع الإلكتروني وعرض المنتجات بأسعار مناسبة .
 - تدنئة التكاليف في الأقساط في الحدود المعقولة.
- ومن أجل تحسين و الرفع في المرودية يجب أن تكون هناك إدارة للمخاطر التي تواجه المحفظة الاستثمارية من خلال ما يلي:
- ✓ ينبغي استثمار أموال شركات التأمين في أوجه غير مضمونة تتميز بتقلبات كبيرة في قيمتها أو المضاربة بها.
 - ✓ إتباع سياسة تنوع المحفظة الاستثمارية حيث أنه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي تتعرض لها عوائدها؛
 - ✓ تنوع الاستثمارات جغرافيا لتجنب أثر بعض الأزمات التي تحدث في منطقة معينة أو في تواريخ استحقاق استثمارات المحفظة.
- مما سبق تظهر العلاقة بين إدارة المخاطر و المرودية من خلال حسن الإدارة للمخاطر و تحسين من رفع المرودية.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن تلخيص محتوى الفصل في النقاط التالية:
تم التطرق إلى تعريف المردودية التي تعني في مفهومها العام قدرة الأموال الموظفة والمستثمرة على تحقيق عوائد مالية، ومن ثم نستطيع القول بصفة عامة أن مردودية المؤسسة تتمثل في قدرتها على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، أي أن مردودية المؤسسة تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج ومن أجل تحديد محركات المردودية في شركات التأمين يجب تحليل العائد على الأموال الخاصة من أجل استخراج المكونات الأساسية له.
كما تم التعرض إلى أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين التي نذكر منها (مخاطر الاكتتاب والاستثمار ومخاطر السوق وغيرها)، بحيث تم الإشارة بشكل خاص إلى مخاطر الاستثمار والاكتتاب وعلاقتها بالمردودية المالية لشركات التأمين من خلال دراسة أثار تلك المخاطر على المردودية المالية الخاصة بشركات التأمين.

كذلك تم في هذه الفصل التطرق إلى الدور الذي تقوم بها إدارة المخاطر بحيث أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في شركات التأمين هو استقرار الأرباح وتعظيم المردودية و المكاسب حيث تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح.

الفصل الثالث

دراسة حالة

الشركتين CAAT

وشركة ALLIANCE

تمهيد

بغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء الجانب التطبيقي، على الموضوع قمنا بإعداد دراسة قياسية بالاعتماد على معطيات شركتين للتأمين بحيث تعكس هذه المعطيات العلاقة بين المتغيرين (المخاطر التأمينية والمر دودية المالية) من خلال حساب بعض المؤشرات المالية التي تعبر عن المخاطر المر دودية المالية لشركات التأمين بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لشركتين متمثلتين في شركة ALLIANCE وCAAT وتم استخدام برنامج 9 EViews لتحليل تلك النتائج .

تم تخصيص هذا الفصل ككل للدراسة الميدانية وتم بناؤه بالتسلسل، بالتطرق إلى أدوات ووسائل الدراسة الميدانية، مراحل بناء أداة الدراسة ثم معالجة وتحليل النتائج، فكان الشكل العام للفصل كالآتي:

المبحث الأول حول منهجية ووسائل الدراسة التطبيقية و**المبحث الثاني** حول تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية ووسائل الدراسة التطبيقية.
المطلب الأول: تقديم مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من شركتي للتأمين هما ALLIANCE و CAAT.

الفرع الأول: الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

أولاً: لمحة عامة عن الشركة CAAT¹

- تعد الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الشركات الاقتصادية الوطنية، والتي تساهم برأس مال اجتماعي قدر ب 60 مليون دج في 1985 أين كان قطاع التأمينات يتميز باحتكار من طرف الدولة حتى قررت الجمعية العامة للمساهمين في 1989/12/24 رفع التخصص و تجسيد الانفتاح على الأسواق دخول CAAT Ia المنافسة ، وانتقل رأسمالها إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج ليصل حالياً إلى 11.490.000.000 دج و بهذا احتلت المرتبة الثالثة بحصة سوقية 23% من سوق التأمينات.
- عدد العمال انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996، و حالياً يصل عدد العمال إلى 1600 عامل في الوقت الحالي.
 - شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية 1985 ، وانتقلت حالياً إلى 7 فروع و 140 وكالة.
 - إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها، والآن شركة التأمين تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:
- ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش).
- وحدة في عنابة، وحدة في قسنطينة، وحدة في وهران، وحدة في غرداية، بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب وتتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة SAA و CAAR .
- كما أن شركة CAAT تساهم في رأس مال عدة شركات اقتصادية نذكر منها:
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX.
 - شركة إعادة التأمين AFRIC.RE.
- ثانياً : الهيكل التنظيمي للشركة ومهامها وأهدافها**
- يتم عرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لكل من المديرية العامة و أهدافها، الوحدة ثم الوكالة التي هي محل بحثنا هذا.

¹ - مقابلة شخصية مع المحاسب امحمدي عبد المالك موظف في شركة la caat وكالة أدرار ، يوم 17 /02 / 2017 ، على الساعة 14:30.

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتأمين يكون على مستويين¹:

1- على المستوى العام:

تتبع المؤسسة الجزائرية للتأمينات نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام PDG بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين، مدير عام مكلف بالجانب الإداري مرتبط بمديريات مركزية، والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام.

2- على المستوى الجهوي:

المؤسسة أو الشركة مكونة من 07 مديريات جهوية وكل واحدة منها منظمة على الشكل الآتي:

✓ مدير الوحدة.

✓ أربع أقسام: قسم التسويق، قسم الإنتاج، قسم المالية، والإدارة.

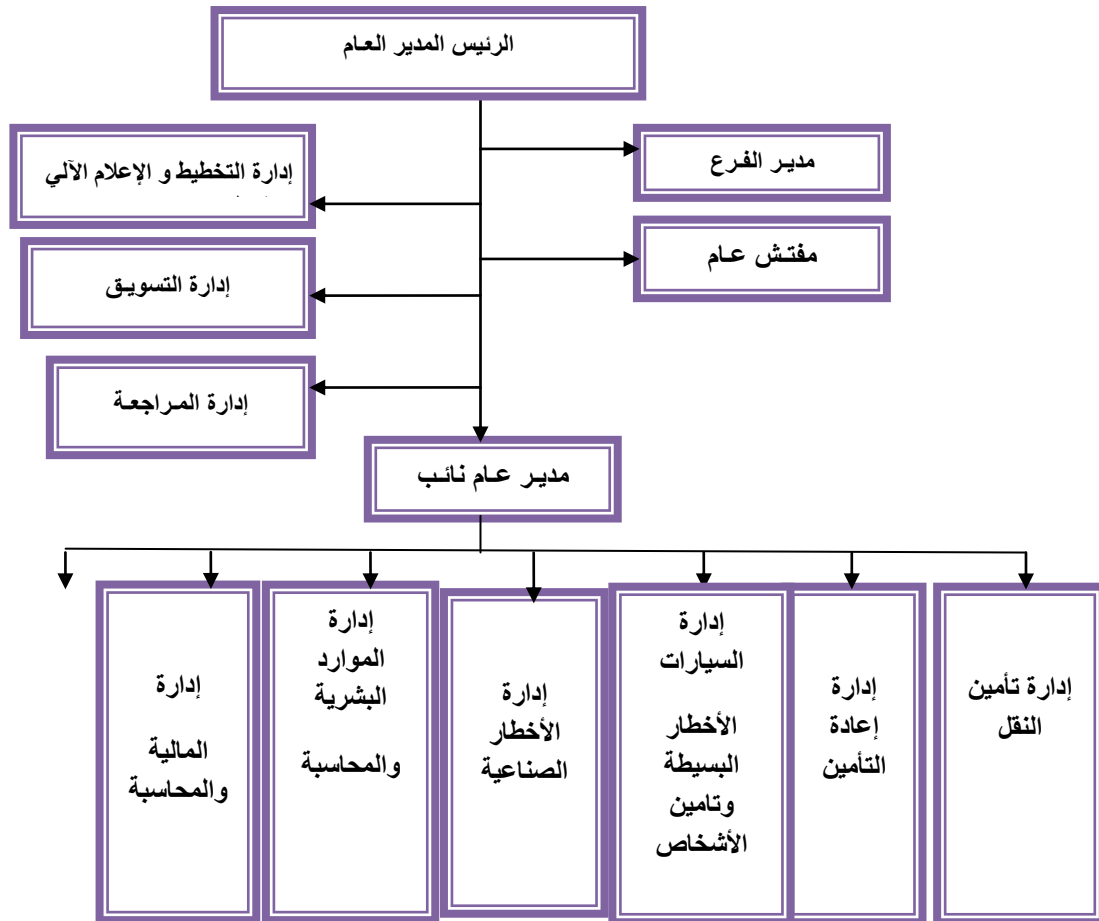
✓ الوكالات 140 وكالة، مسيرة من طرف مدير الوكالة وتحتوي على المصالح التالية:

➤ المصلحة التقنية التجارية

➤ مصلحة الأضرار

➤ مصلحة المحاسبة

-ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي :



الشكل (1/3) يوضح الهيكل التنظيمي لشركة CAAT

مصدر: وثيقة مقدمة من طرف شركة التأمين لولاية أدرار.

¹ - مقابلة شخصية مع المحاسب امحمدي عبد المالك موظف في شركة la caat وكالة أدرار ، يوم 17 / 02 / 2017 ، على الساعة 14:30.

ثالثاً: مهام و نشاطات « la CAAT »:

بصفة عامة تتمثل نشاطات هذه المؤسسة فيما يلي:

- التأمين ضد الأخطار المختلفة؛
- تعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر؛
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني؛
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة؛

تحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

- ✓ العرض يكون لتغطية المخاطر.
- ✓ التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن و خاصة استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات و ذلك لتسهيل المعلومات.

و من هنا نستنتج أن مهمة مؤسسة « la CAAT » هي: " دعم النمو الاقتصادي و ذلك بحماية المؤسسات و الأفراد من الأخطار التي يمكن تأمينها عن طريق تقديم خدمات ذات نوعية و بسعر جيد".

أهداف المؤسسة:

تتمثل أهداف المؤسسة « la CAAT » في:

- ✓ البحث عن الربح و تحسين مستوى المردودية.
- ✓ تنويع حافظة المنتجات (خدمات)؛
- ✓ حماية موقع القيادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل؛
- ✓ تحسين و تحديث تسيير و تطوير الموارد البشرية؛
- ✓ خلق مناصب عمل بتطوير الشبكة التجارية؛
- ✓ ضمان نوعية جيدة للخدمات المقدمة للزبائن و بسعر جيد.
- ✓ تحسين الحصة السوقية¹.

الفرع الثاني: شركة اليانس للتأمينات.

أولاً: لمحة عامة عن الشركة:²

هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين. وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال العام 2009. وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار. وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للدخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 375-09 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 344-95 المؤرخ في 1995/10/30 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.

¹ مقابلة مع المحاسب امحمدي عبد المالك ، مرجع سابق ، 2017/03/22، على الساعة 9:00.
² www.allianceassurances.com

في نوفمبر 2010: شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب. وانصبّ مبلغ العرض على 31 ٪ من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم¹.

*المساهمون رأس المال الشركة :

- الجدول (01) التالي يوضح المساهمون وحجم المساهمة

النسبة المئوية	عدد الأسهم	الفئة المساهمة أو الاسم واللقب
50%	2 000 000	- خليفاتي حسان
15%	6 00 000	- خليفاتي رشيد
14%	560 000	- رحون محمد
10%	400 000	- عيساتي محمد
5%	200 000	- عربات المغرب ش.ذ.أ
4%	160 000	- أورحون عبد الكريم
1.5%	60 000	- إيترابا، شركة ذات المسؤولية المحدودة
0.5%	20 000	- إيجيترابا، شركة ذات المسؤولية المحدودة
100%	4 000 000	المجموع
	800 000 000	دج

Source : alliance assurances , notice d'information, Op cit , P:22.

في مارس 2011 : بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011. وقُدّر سعر الإدراج ب 830 دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة أليانس.

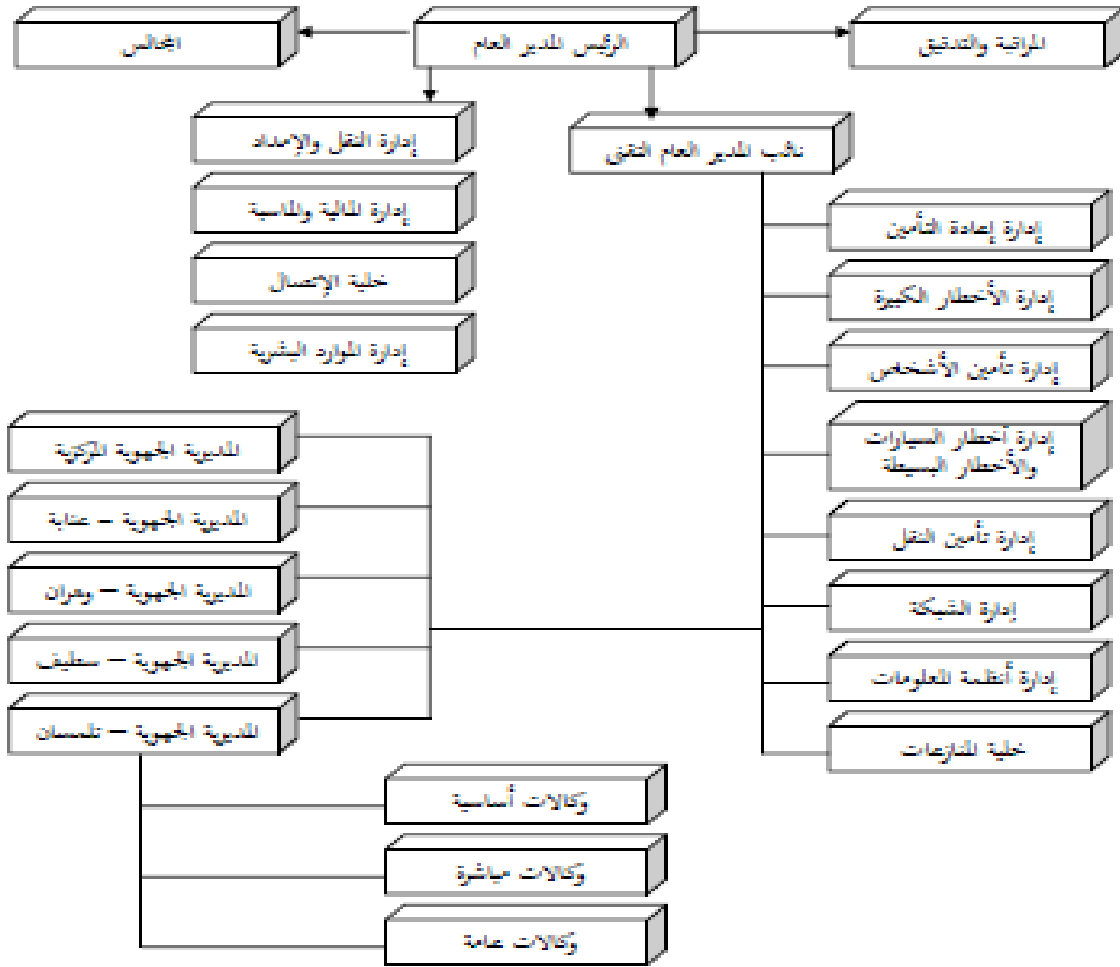
أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر. إن التطور الذي عرفته شبكتها التجارية وحتى نهاية سنة 2011 ، تم افتتاح 193 مركز إنتاج، مهيكلة إلى 11 وكالة رئيسية، و 29 وكالة مباشرة، و 59 وكيل عام، و92 ملحقة، موزعة على 35 ولاية².

¹ - www.allianceassurances.com

² - <http://www.allianceassurances.com/presentation.html>, date de consultation: 14/01/2012-

والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 3/3 الهيكل التنظيمي لشركة اليانس للتأمينات



Source: allianceassurances , notice d'information, augmentation de capital de 1433 million da via un appel public a l'epargne et introduction du titre en bourse, visa cosob n° 2010/02 du 8aout 2010 , insertion boal 59du 24.P:32

ثالثاً: مهام و نشاطات «ALLIANCE»¹:

من بين المهام والأنشطة التي تقوم بها شركة اليانس للتأمين والموجهة لربانها ما يلي:

-التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة ل:

*السيارات بما فيها المساعدة؛

*الحوادث الفردية – حياة / وفاة؛

*المخاطر المتعددة للسكنات؛

-التأمينات المهنية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة /المؤسسات المتوسطة الصناعية، المهن الحرة،

الحرفيين والتجار)؛

*السيارات (أسطول صغير أو كبير).

*المساعدة (أسطول صغير أو كبير).

¹-offre commerciale, ALLIANCE ASSURANCES

- *المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى؛
- *تأمين المجموعة (إضافي صحة؛
- *الكوارث الطبيعية، أضرار المياه.
- التأمين على الأخطار الصناعية: الشركات الكبرى.
- *حرائق ومخاطر ملحقه؛
- *تحطم الآلات؛
- *المسؤولية المدنية العامة؛
- *المسؤولية المدنية المهنية؛
- *المسؤولية المدنية "المنتجات المسلمة؛
- التأمينات على البناء والأعمال الهندسية.
- *المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين)؛
- *المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مناولون في الإنجاز)؛
- *جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات؛
- *نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة.¹
- المطلب الثاني: متغيرات الدراسة**
- الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة.**
- تتمثل متغيرات الدراسة في مايلي:
- (أ) المتغير التابع: المردودية المالية**
- المردودية بصفة عامة هي عبارة عن مؤشر يقيس صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة، وتسعى الشركات إلى تعظيم هذه المردودية لتوزيع المزيد من الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تدعيم مركزها المالي.²
- تحسب حسب العلاقة التالية

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية (صافي الدخل)}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(ب) المتغير المستقل: مخاطر التأمينية
وتمثل في المؤشرات التالية:³

1- أخطار المحفظة التأمينية: وتحسب من خلال نسبة حجم الأخطار

تقيس صافي الأقساط المكتتبه **Net Premiums Witten** إلى الفائض Surplus والمدى المقبول لها من أقل من **900 %** بحيث تعبر هذه النسبة عن وجود مخاطر في المحفظة التأمينية التي تتعرض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات غير المواتية في نتائج المحفظة التأمينية. وتعطى نسبة حجم الأخطار (rs) في السنة t وفق العلاقة الآتية :

$$\frac{Wpnet}{St} \times 100 = rst$$

2-مجموعة أخطار الاكتتاب: وتضم نسبة التغير في الاكتتاب **Ratio of Change in Underwriting**

يظهر هذا المقياس التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما (**WP Net N**) مقارنة بالسنة التي قبلها (**WpNetN-1**) يتراوح المدى المقبول لهذه النسبة بين **33 % - و 33 % +**، غير أن الزيادة في حجم

¹ offre commerciale, ALLIANCE ASSURANCES-

² -موساوي عبد النور، (تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31-جوان 2009، المجلد ب، ص281.

³ - حساني حسين، نور الحميدي، (الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير)، نفس المرجع السابق ص05.

صافي الأقساط المكتتبة تتطلب زيادة في رأس المال والاحتياطيات، وتعطي نسبة التغير في الاكتتاب بالشكل التالي:

$$\frac{Wpnet}{wpnet} \times 100 = \Delta u$$

3- مجموعة أخطار السيولة: تقاس بنسبة السيولة

وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة قيمة الخصوم / قيمة الأصول الجارية، وتعطي هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالبات مالية. كما أنها تعطي مؤشرا عاما عن إمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

أخطار السيولة = قيمة الخصوم / قيمة الأصول الجارية.

ثانيا: تلخص معطيات الدراسة لشركة CAAT و ALLIANCE

من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركتين من سنة 2009 الى سنة 2015 تم حساب المؤشرات التي تعبر عن متغيرات الدراسة وتم تلخص مجمل تلك النتائج في الجدولين التاليين كما يلي:

1. النتائج المتعلقة بشركة CAAT¹.

الجدول 02 يلخص نتائج معطيات الشركة.

xy \ N	RRS حجم الإخطار %	RDL نسبة السيولة %	ROU % لتغير في اكتتاب	ROE المردودية المالية %
2009	60,36	100,82	4,51	12,01
2010	52,85	103,04	-3,513	9,39
2011	46,56	91,63	-4,734	7,51
2012	58,46	81,12	23,96	6,44
2013	56,68	83,09	8,31	10,75
2014	65,21	85,19	18,55	8,52
2015	58,9	83,73	-2,81	10,44

المصدر: من إعداد الطلبيين بالاعتماد على البيانات المالية للشركة .

¹ - الاعتماد على التقارير السنوية (RAPPORT ANNUEL) من 2009 الى 2010.

2. نتائج شركة اللينانس ALLIANCE¹.

الجدو03: يلخص نتائج معطيات الشركة.

N	x y	RRS حخم الاخطار %	RDL نسبة الاخطار	Rou التغير في الاكتتاب	ROE% المروددية المالية
2009		141,05	99,52		28,11
2010		62,12	68,41	-2,91	8,071
2011		165,71	95,72	-19,76	-18,52
2012		168,75	81,25	1,83	10,58
2013		121,06	82,55	16,68	10,68
2014		117,52	80,44	11,93	8,38
2015		113,84	87,22	3,08	8,27

- المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لشركة.

المطلب الثالث: الأسلوب و الأدوات الإحصائية المعتمدة:

من أجل الوصول إلى أهداف البحث ولتقدير ودراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة و المستقلة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع الخاصة بالظاهرة المدروسة وهي المخاطر التأمينية على المروددية المالية لشركات التأمين، سنعتمد على احد الأساليب الإحصائية المستعملة EViews9

¹ - الاعتماد على التقارير السنوية (RAPPORT ANNUEL) من 2009 إلى 2010. للاطلاع على القوائم المالية الخاص بشركة اللينانس الرجوع إلى موقع بورصة الجزائر (القوائم المالية لشركات المدرجة في البورصة الجزائر)

المبحث الثاني: تحليل البيانات وعرض وتفسير النتائج

سوف نقوم بإجراء هذه الدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج EViews9 من خلال نموذجين على مرحلتين:

-المرحلة الأولى: قياس أثر كل من المخاطر التأمينية (خطر السيولة، خطر التغيير في الاكتتاب، خطر التغيير في حجم الإخطار) على المردودية المالية في شركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

-المرحلة الثانية: قياس أثر تلك المخاطر على المردودية المالية في شركة أليانس للتأمينات.

المطلب الأول: تفسير العلاقة بين المتغيرات من خلال النتائج لشركة CAAT

يهدف هذا الجزء إلى تحليل النتائج القياسية من خلال دراسة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية ومعرفة تقدير نموذج الانحدار ثم تحديد العلاقات بين المتغيرات باستخدام البرنامج المذكور أعلاه .

أولاً: صياغة النموذج

لابد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة ويتطلب ذلك تحديد متغيرات النموذج، المتغير التابع Y والمتغير المستقل X¹:

حيث يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + a_3x_3$$

$$Y = -9.33 + 0.28x_1 + 0.03x_2 - 0.15x_3$$

حيث إن:

*Y: القيمة الفعلية للمتغير التابع، *X: القيمة الفعلية للمتغير المستقل. *α: القيم الفعلية لمعدلات الانحدار.

- Y القيمة الفعلية للمتغير المردودية المالية

-X¹: القيمة الفعلية للمتغير حجم الأخطار، X²: القيمة الفعلية للمتغير نسبة السيولة، X³: القيمة الفعلية للمتغير حجم الاكتتاب.

ثانياً: دراسة اتجاه السلاسل الزمنية.

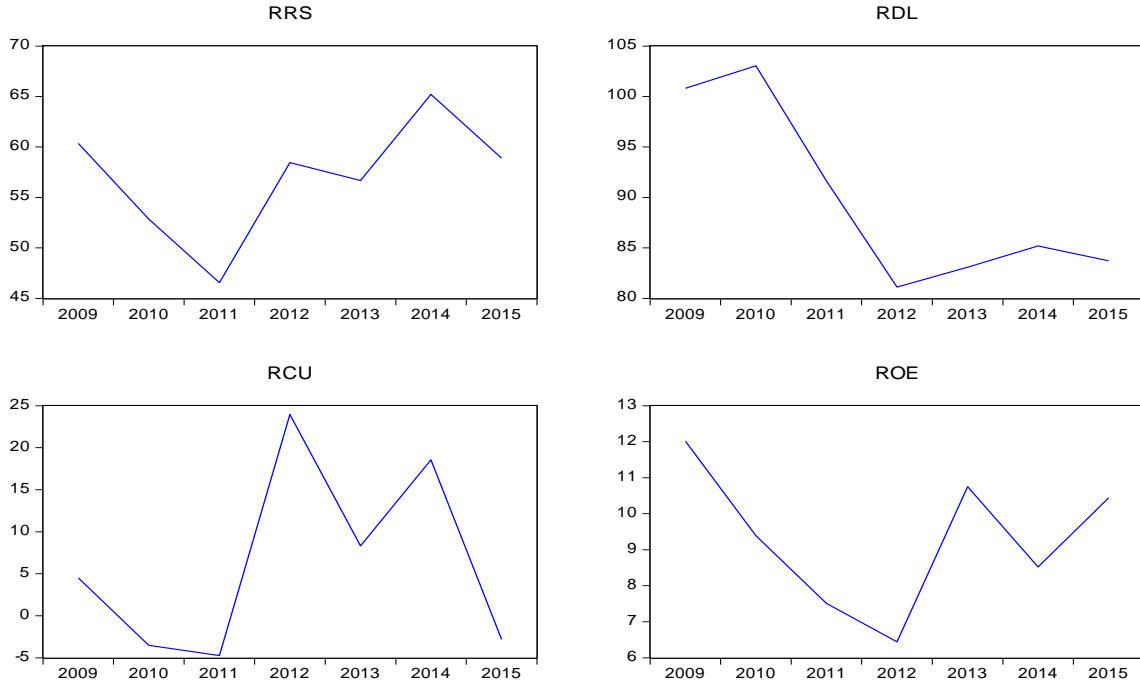
السلسلة الزمنية هي مجموعة القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيم عددية للمؤشر تسمى السلسلة، وكل حد من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

¹ - داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص63،

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في تقدير، والهدف من دراسة استقرارية السلسلة الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقة بين المتغيرات الدراسة، حيث نقول عن سلاسل زمنية أنها مستقرة لو كان الوسط الحسابي ثابت والتباين ليس له علاقة بالزمن، وهناك العديد من الاختبارات التي تساعد على دراسة استقرارية السلسلة والتي من أهمها اختبار ديكي وفولر المطور (1981).

الشكل رقم (4/3): الاتجاه للسلاسل الزمنية (level)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على برنامج EViews9

نلاحظ من الشكل أعلاه

***اتجاه السلسلة الأولى RRS (حجم الإخاطر):** حيث نلاحظ من خلال لسلسلة الزمنية ل RRS شهدت انخفاض خلال الفترة من 2009 إلى 2011 في حين شهدت ارتفاعاً خلال الفترات المتبقية من 2012 إلى 2015.

***اتجاه السلسلة الثانية RDL (مؤشر السيولة):** نلاحظ إن مؤشر السيولة هنالك انخفاضا ثم شهدت هذه الأخيرة ارتفاعاً طفيفاً من الفترة من 2012 إلى 2015.

***اتجاه السلسلة الثالثة الممثلة في المنحنى RCU (مؤشر التغيير في الاكتتاب)** من خلال السلسلة الزمنية أن هنالك انخفاض في الفترة من 2009 إلى 2011 في حين ارتفاعاً خلال 2012 ثم تعود إلى الانخفاض تدريجياً من 2012 إلى 2015.

***اتجاه السلسلة الرابعة الممثلة في منحنى (المردودية) ROE** كما نلاحظ من خلال السلسلة الزمنية إن مؤشر المردودية عرفت انخفاض في الفترة من 2009 إلى 2012 في حين شهدت ارتفاعاً في الفترة 2012 إلى 2015.

ثالثاً: تقدير نموذج الانحدار للشركة CAAT

سيتم ذلك من خلال:

1. اختبار جود التوفيق:

تعتمد اختبار جودة التوفيق على معامل التحديد المتعدد والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح $adnste r_squared$ والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي بحيث ان المتغيرات المستقلة تفسر 65.21% (squared) يعنى ذلك أن النموذج مقبول على المدى القصير.

2. اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة:

-الجدول (04) : اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة caat

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.331321	11.09298	-0.841192	0.4620
RRS	0.289454	0.146255	1.979101	0.1422
RDL	0.034343	0.089643	0.383102	0.7272
ROU	-0.151495	0.087680	-1.727813	0.1825

R-squared	0.652102	Meandependent var	9.294286
Adjusted R-squared	0.304204	S.D. dependent var	1.947056
S.E. of regression	1.624126	Akaike info criterion	4.103376
Sumsquaredresid	7.913352	Schwarz criterion	4.072467
Log likelihood	-10.36181	Hannan-Quinn criter.	3.721352
F-statistic	1.874404	Durbin-Watson stat	2.458819
Prob(F-statistic)	0.309368		

المصدر: من اعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج EViews9

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولة و المستخرجة t المستقلة لسلوك المتغير التابع

و هذا من خلال الاعتماد على إحصائية.

كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق ودرجة حرية a من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية

a. المحسوبة ومقارنتها بمستوى معنوية t للإحصائية.

ولاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين:

$H_0 : A = 0$ الفرضية العدمية (عدم وجود علاقة بين المتغيرات) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$H_1 : A \neq 0$ الفرضية البديلة. (وجود علاقة بين المتغيرات) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

حيث يمكننا قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى اعتمادا على اختبارات ستودنت بحيث نقارن بين $\alpha = 0.05$ للمتغيرات و $\alpha = 0.05$

لدينا $\alpha = 0.05$

حيث نلاحظ من الجدول 02 ويتضح ذلك من خلال الجدول إن الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية $0.14 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 البديلة.

-بالنسبة للمتغير الثاني نسبة السيولة RDL نلاحظ من خلال النتائج ان الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية $0.72 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 البديلة.

-بالنسبة للمتغير الثالث نسبة الاكتتاب RCU من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية للمتغير المستقبل أصغر من القيمة المجدولة ويتضح ذلك من خلال ان الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية $0.1825 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

كما نلاحظ ان معامل R^2 يقترب من الواحد اي $R^2 = 0.652102$ إن النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

رابعا: تحديد العلاقات

جدول 05 تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة caat

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 04/06/17 Time: 10:53

Sample: 2009 2015

Included observations: 7

Correlation

t-Statistic

	Probability	RRS	RDL	RCU	ROE
RRS		1.000000			

RCU		-0.305218	1.000000		
		-0.716687	-----		
		0.5056	-----		
ROU		0.641127	-0.556393	1.000000	
		1.868048	-1.497296	-----	
		0.1207	0.1946	-----	
ROE		0.267809	0.379092	-0.404316	1.000000
		0.621542	0.916052	-0.988476	-----
		0.5615	0.4017	0.3683	-----

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

-سنقوم بدراسة العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باعتماد نتائج مخرجات برنامج EViews9

تحديد العلاقات بين المردودية والمؤشرات المالية التي تعبر عن مخاطر التأمين.
01-العلاقة بين حجم الإخطار والمردودية المالية (ROE)، (RRS) من خلال الجدول نلاحظ إن العلاقة موجبة لان $P > 0$ يساوى 0.267809 قيمة موجبة اي وجود علاقة طردية ضعيفة على المدى القصير.

02-العلاقة نسبة السيولة و المردودية المالية ROE، RDL من الجدول يظهر إن العلاقة موجبة لان $P > 0$ يساوى 0.379092 قيمة موجبة اي وجود علاقة طردية ضعيفة على المدى القصير.

03العلاقة بين التغير في الاككتاب المردودية المالية ROE و RCU يبين الجدول إن العلاقة سالبة لان $P < 0$ أي P ذو قيمة سالبة (-0.404316) إي علاقة عكسية قوية.

المطلب الثاني: تفسير العلاقة بين المتغيرات من خلال النتائج لشركة الليناس.

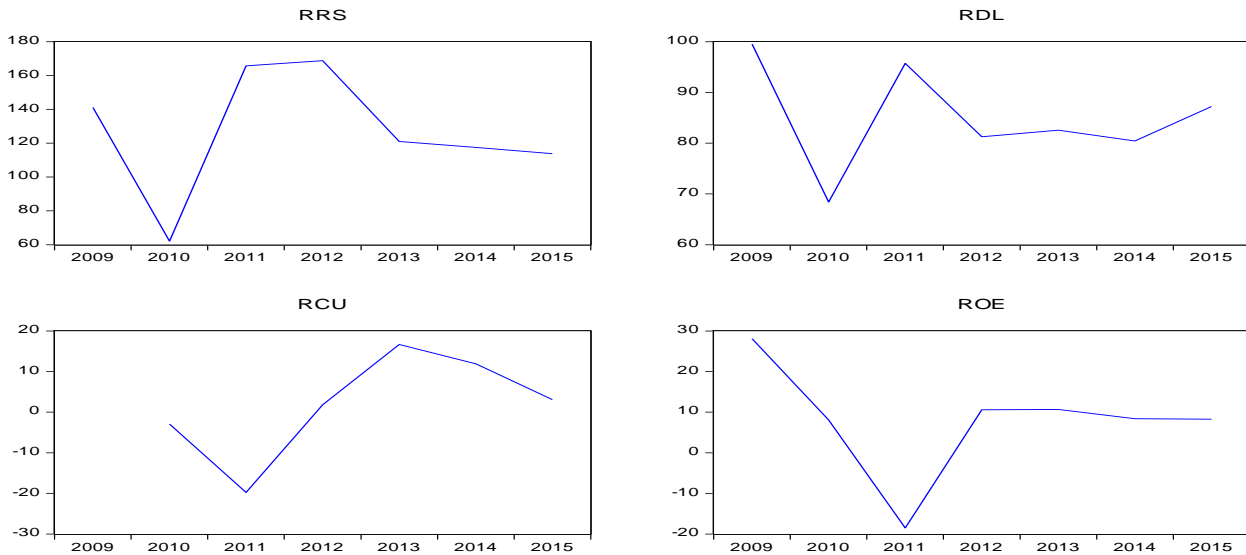
يهدف هذا الجزء إلى تحليل النتائج القياسية من خلال دراسة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية ومعرفة تقدير نموذج الانحدار ثم تحديد العلاقات بين المتغيرات باستخدام البرنامج المذكور أعلاه.

أولاً: صياغة النموذج:

$$Y=53.87+0.045x_1-0.67x_2+0.60x_3$$

ثانياً: دراسة اتجاه السلاسل الزمنية.

الشكل رقم (5/3): الاتجاه للسلاسل الزمنية (level)



-المصدر: من اعداد الطالبان بناء على برنامج EViews9

نلاحظ من تمثيل المنحنيات إن الاتجاه العام للسلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة كما يلي:

السلسلة المتعلقة بالمتغير حجم الأخطار (RRS) شهدت انخفاضا خلال سنة 2009 ومن 2010 إلى غاية 2015 شهدت ارتفاعا متذبذب.

-السلسلة المتعلقة بنسبة السيولة RDL نلاحظ من خلال المنحنى شهدت انخفاض خلال سنة 2009 ثم ارتفاع من 2010 الى 2015

- السلسلة المتعلقة بالمتغير المستقل التغير في الاكتتاب Rcu السلسلة المتعلقة بالمتغير التابع المردودية ROE كذلك نلاحظ من خلال المنحنى شهدت انخفاض خلال سنة 2009 ثم ارتفاع من 2010 الى 2015

اختبار جود التوفيق:

يتم اختبار جود التوفيق من خلال معامل R-squared والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي بحيث نلاحظ في هذا النموذج إن قيمة المعامل R-squared قيمة موجبة تساوي $R^2 = 0.87$ إذن النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للمتغيرات

الجدول 06: اختبارات المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة للشركة ALLIANCE

Dependent Variable: Y1_2
Method: Least Squares
Date: 04/06/17 Time: 10:56
Sample (adjusted): 2010 2015
Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.87234	33.64319	1.601285	0.2505
RRS	0.045905	0.110987	0.413612	0.7193
RDL	-0.679417	0.510041	-1.332083	0.3143
ROU	0.604244	0.244897	2.467337	0.1324

R-squared	0.874485	Mean dependent var	4.576833
Adjusted R-squared	0.686214	S.D. dependent var	11.37597
S.E. of regression	6.372434	Akaike info criterion	6.776561
Sum squared resid	81.21584	Schwarz criterion	6.637734
Log likelihood	-16.32968	Hannan-Quinn criter.	6.220825
F-statistic	4.644803	Durbin-Watson stat	2.194391
Prob(F-statistic)	0.182234		

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج EViews9

حيث يمكننا قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى اعتمادا على اختبارات ستودنت. بحيث نقارن بين Prob للمتغيرات و $\alpha = 0.05$ بحيث $\alpha = 0.05$ لدينا $\alpha = 0.05$

حيث نلاحظ من الجدول 02 ويتضح ذلك من خلال الجدول ان الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية $0.05\% > Prob = 0.7193$ ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة.

-بالنسبة للمتغير الثاني نسبة السيولة RDL نلاحظ من خلال النتائج ان الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية $0.05 > Prob = 0.3143$ ومنه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة.

-بالنسبة للمتغير الثالث نسبة الاكتتاب RCU من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية للمتغير المستقل أصغر من القيمة المجدولة ويتضح ذلك من خلال إن الاحتمال المرفق لقيمة t-stat في العمود

الأخير انه اكبر تماما من مستوى المعنوية ; $Prob=0.1324 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية . H_0 ونرفض الفرضية البديلة. H_1 .

كما نلاحظ ان معامل R^2 يقترب من الواحد اي $R^2 = 0.87$ ان النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير

الفرع الثاني: تحديد العلاقات

سنقوم بدراسة العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الجدول

جدول (07) تحديد العلاقات بين المتغيرات للشركة ALLIANCE

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/06/17 Time: 10:55
Sample (adjusted): 2010 2015
Included observations: 6 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

	Correlation t-Statistic			
Probability	RRS	RDL	RCU	ROE
RRS	1.000000			
RDL	0.756750 2.315270 0.0816	1.000000		
RCU	-0.290985 -0.608291 0.5758	-0.407608 -0.892745 0.4224	1.000000	
ROE	-0.443389 -0.989345 0.3785	-0.691093 -1.912354 0.1284	0.849132 3.215313 0.0324	1.000000

-المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج EViews9

- تحديد العلاقات بين المردودية والموسرات المالية التي تعبر عن المخاطر
- 01 - العلاقة بين حجم الإخطار والمردودية المالية (ROE)، (RRS) من خلال الجدول نلاحظ إن العلاقة سالبة لان $P < 0$ يساوي -0.443389 اي وجود علاقة عكسية ضعيفة على المدى القصير.
- 02 - العلاقة بين نسبة السيولة و المردودية المالية (ROE)، RDL من الجدول يظهر ان العلاقة موجب لان $P < 0$ يساوي -0.691093 قيمة سالبة اي وجود علاقة عكسية ضعيفة على المدى القصير.
- 03 - العلاقة بين التغير في الاكتتاب والمردودية المالية ROE و RCU يبين الجدول إن العلاقة ذاتي موجب لان $P > 0$ اي P ذو قيمة موجبة 0.849132 اي علاقة طردية قوية.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة.

يمكن تلخيص نتائج المتعلقة بشركتين فيما في مايلي:

- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
- استنتاج علاقة للنموذج الخاص بالشركة من الشكل.

$$Y = -9.33 + 0.28x_1 + 0.03x_2 - 0.15x_3$$

العلاقة بين المتغيرات

- وجود علاقة طردية بين المردودية وحجم الإخطار ويتضح ذلك من خلال معامل $P > 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.267809$ إي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة طردية بين المردودية ونسبة السيولة ويتضح ذلك من خلال معامل $P > 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.379092$ إي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة عكسية بين المردودية ونسبة التغير في الاكتتاب ويتضح ذلك من خلال إن معامل $P < 0$ إي وجود علاقة سالبة بحيث $P = -0.404316$ إي وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- معامل التحديد بحيث $R^2 = 0.652102$ يدل ذلك على إن النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

➤ شركة أليانس للتأمينات ALLIANCE

- استنتاج علاقة للنموذج الخاص بالشركة من الشكل.

$$Y = 53.87 + 0.045x_1 - 0.67x_2 + 0.60x_3$$

العلاقة بين المتغيرات

- وجود علاقة عكسية بين المردودية وحجم الأخطار ويتضح ذلك من خلال معامل $P < 0$ إي وجود علاقة سالبة بحيث $P = -0.443389$ التي تعني وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة عكسية بين المردودية ونسبة السيولة ويتضح ذلك من خلال معامل $P < 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = -0.691093$ مما يفسر وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة طردية قوية بين المردودية ونسبة التغير في الاكتتاب ويتضح ذلك من خلال إن معامل $P > 0$ وهذا ما يؤكد وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.849132$ وبالتالي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصيرة.
- معامل التحديد $R^2 = 0.87$ يدل ذلك النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

خلاصة الفصل:

لقد تم في الفصل تدعيم نتائج الدراسة النظرية من خلال إعداد دراسة تطبيقية على عينة تتكون من شركتي ناشطتين في مجال التأمين الشركة الجزائرية للتأمين وشركة أليانس للتأمينات بحيث تم القيام بتقديم مجتمع الدراسة (تعريف الشركتين) وتحديد الهيكل التنظيمي و الأهمية والأهداف لكل شركة.

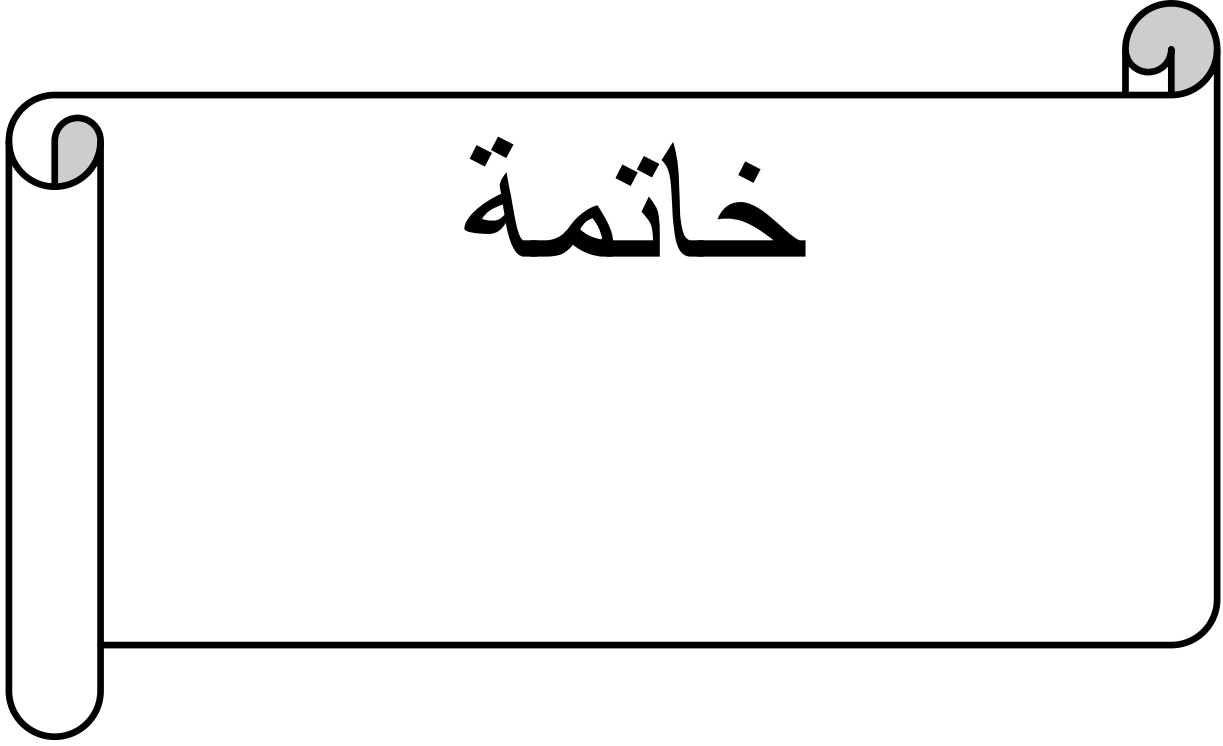
وفي المبحث الأخير قمنا بتعريف متغيرات الدراسة من خلال حساب المؤشرات المالية المرتبطة بمخاطر التأمين المرودية المالية لشركتي من خلال القوائم المالية لفترة من 2009 إلى 2015، ثم إدخال تلك النتائج إلى برنامج EViews9 من أجل دراسة نوع العلاقة القائمة بين المخاطر والمرودية بحيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- بالنسبة إلى الشركة الجزائرية للتأمينات خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المرودية و(حجم الإخطار، نسبة السيولة) إما العلاقة بين المرودية ونسبة التغير في الاكتتاب توجد علاقة عكسية بينهما.

- معامل التحديد بحيث $R^2 = 0.652102$ يدل ذلك على إن النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

- بالنسبة لشركة الليانس للتأمينات خلصنا إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع المرودية والمتغيرين المستقلين حجم الإخطار ونسبة السيولة لكن تختلف علاقة التي تربط المرودية بنسبة التغير في الاكتتاب.

- معامل التحديد $R^2 = 0.87$ يدل ذلك النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.



خاتمة

تمهيد

تعتبر موضوع الدراسة المعلن بالآثار المخاطر التأمين على المردودية المالية لشركات التأمين من بين المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في العصر الحديث لارتباط تلك المخاطر بحجم المردودية المحققة في نهاية السنة المالية لتلك الشركات التي تنشط في مجال التأمين ، كما تسعى مختلف تلك الشركات إلى البحث عن مختلف الوسائل التي تؤدي بها في نهاية الأمر إلى الرفع من مستوى المردودية لديها وذلك من خلال تحسين وتطوير إدارة المخاطر دخل شركات التأمين.

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على إدارة المخاطر التأمينية و علاقة تأثير هذه المخاطر على المردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية، و حتى تتمكن شركة التأمين من إدارة أخطار المحفظة التأمينية و أخطار الاكتتاب و الأخطار المالية ، ينبغي أولاً فهم الخطر و تأثيره على المردودية المالية من خلال بناء نموذج مركزين فيه على قدرة النسب المالية في قياس و التنبؤ لوجود مخاطر في المحفظة التأمينية والمالية والاكتتابية وذلك بالاعتماد على :نسبة حجم الأخطار،نسبة السيولة، ونسبة التغير في الاكتتاب باستخدام البيانات المقطعية وتم تحليل تلك المعطيات باستخدام برنامج Eviews.

ومن خلال الفصول الثلاثة وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية لهذه الدراسة و مقترحات البحث والتوصيات المقدمة وفي الأخير آفاق الدراسة كما يلي:

أولاً:نتائج اختيار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**تعتبر مخاطر الاكتتاب والاستثمار من نين أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين كما لها اثر بالغ على المردودية المالية لشركات التأمين بحيث تعرف مخاطر الاكتتاب على أنها الخطر الذي يكون عندما يكون متوسط قيمة التعويضات مختلفاً عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، أما خطر الاستثمار يعرف على انه تلك مخاطر مختلفة تتعلق في مجملها بأداء، هيكل، عوائد وسيولة محفظتها الاستثمارية.
- **الفرضية الثانية:**العلاقة الموجودة بين حجم التغير في الإخطار والمردودية المالية بالنسبة لشركة CAAT هي علاقة طردية إما بالنسبة لشركة اللينانس ALLIANCE فهي علاقة عكسية.
- **الفرضية الثانية:** تظهر العلاقة بين المردودية والتغير في الاكتتاب في شركة CAAT على انها علاقة عكسية في حين بالنسبة لشركة اللينانس ALLIANCE فهي علاقة طردية.
- **الفرضية الثالثة:** العلاقة الموجودة بين حجم السيولة المردودية المالية بالنسبة لشركة CAAT هي علاقة طردية إما بالنسبة لشركة اللينانس ALLIANCE فهي علاقة عكسية.

ثانياً: نتائج البحث:

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة إلى النتائج التي تقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقاً.

2/1 نتائج الدراسة النظرية

- يعرف التأمين بأنه: " عمل يسعى إلى توزيع الخطر على اكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغاً من المال يسمى قسط التأمين، يدفعه المؤمن له إلى مؤسسات متخصصة و التي تقوم بتحمل نتائج الأخطار مقابل الإقساط التي تجمعها و ذلك بتقديم تعويض عن الخسائر و الأضرار التي تلحق بالمؤمن له، و ينظم هذه العلاقة عقد التأمين.
- تتمثل مقومات التأمين في مجموعة من العناصر وهي(المؤمن ، المؤمن له، المستفيد، وثيقة التأمين).
- تعرف شركات التأمين على انه شركة ذات دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها ، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم ، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال المتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.
- تمثل الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين في ما يلي:

- عمليات إصدار وثائق التأمين
- عمليات إعادة التأمين
- العمليات الخاصة بالتعويضات
- عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية
- تعرف المردودية المالية على انها" علاقة نسبية بين النتيجة والوسائل التي ساهمت في تحقيق هذه النتيجة ولذلك هي قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح
- تتمثل مكونات المردودية المالية في ما يلي (الإنتاجية، الربحية ، الفاعلية ، مكونات مالية) التدفقات النقدية، الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي)).
- تعبر لمخاطر عن الانحراف في النتائج التي يمكن إن تحدث خلال فترة محددة في موقف معين".
- يمكن حصر مسببات المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في ما يلي: مخاطر تشغيلية ومخاطر مالية، المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الأخلاقية.
- تتلخص مجمل المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين في مخاطر الاكتتاب، الاستثمار، السوق، القرض ، التشغيل ،إعادة التأمين... الخ.

2/2 نتائج الدراسة القياسية

من خلال ما تم تناوله في الجانب التطبيقي ولأجل معرفة كيف تؤثر المخاطر على المردودية المالية لشركة التأمين قمنا أولاً بدراسة تأثير هذه المخاطر التأمينية على المردودية المالية بالاعتماد على برنامج Eviews

➤ الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

- استنتاج علاقة للنموذج الخاص بالشركة من الشكل:

$$Y = -9.33 + 0.28x_1 + 0.03x_2 - 0.15x_3$$

العلاقة بين المتغيرات

- وجود علاقة طردية بين المردودية وحجم الإخطار ويتضح ذلك من خلال معامل $P > 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.267809$ إي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة طردية بين المردودية ونسبة السيولة ويتضح ذلك من خلال معامل $P > 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.379092$ اي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة عكسية بين المردودية ونسبة التغير في الاكتتاب ويتضح ذلك من خلال إن معامل $P < 0$ اي وجود علاقة سالبة بحيث $P = -0.404316$ اي وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الإخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- معامل التحديد بحيث $R^2 = 0.652102$ يدل ذلك على إن النموذج مقبول إحصائياً على المدى القصير.

➤ شركة أليانس للتأمينات ALLIANCE

-استنتاج علاقة للنموذج الخاص بالشركة من الشكل.

$$Y = 53.87 + 0.045x_1 - 0.67x_2 + 0.60x_3$$

العلاقة بين المتغيرات

- وجود علاقة عكسية بين المردودية وحجم الأخطار ويتضح ذلك من خلال معامل $P < 0$ إي وجود علاقة سالبة بحيث $P = -0.443389$ التي تعني وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.
- وجود علاقة عكسية بين المردودية ونسبة السيولة ويتضح ذلك من خلال معامل $P < 0$ إي وجود علاقة موجبة بحيث $P = -0.691093$ مما يفسر وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصير.

- وجود علاقة طردية قوية بين المرد ودية ونسبة التغير في الاكتتاب ويتضح ذلك من خلال إن معامل $P = 0$ وهذا ما يؤكد وجود علاقة موجبة بحيث $P = 0.849132$ وبالتالي عدم وجود أثر علاقة مباشرة بين المتغيرين المردودية وحجم الأخطار خلال فترة الدراسة في المدى القصيرة.
- معامل التحديد $R^2 = 0.87$ يدل ذلك النموذج مقبول إحصائيا على المدى القصير.

ثالثا: مقترحات:

- أهم مقترحات الدارسة والتي يمكن إن تساعد في إدارة أفضل لمخاطر الشركة نوجزها في ما يلي:
- ضرورة الإلمام بموضوع الدراسة وذلك من خلال تعميق الدراسة والعمل على اعتماد عينات اكبر للحصول على تغطية اكبر.
- إعادة النظر فيما يخص بعض المؤشرات المقترحة والتصنيفات المعتمدة في هذا البحث.
- ضرورة التوجه أكثر إلى إشكالية إدارة المخاطر في شركات التأمين والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة للإشكالية.
- ضرورة البحث عن أحسن الطرق لتقدير وقياس المخاطر بالاعتماد على أسلوب علمي سليم على المدى البعيد.
- وجوب النظر والاهتمام بدور رأس المال وذلك من خلال الدور الذي يقدمه لشركة التأمين واحتياجاتها وهذا من اجل تخفيف الخطورة التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك من خلال حجم الإخطار التأمينية خاصة إخطار الاكتتاب .
- ضرورة البحث عن مؤشرات اهرى تعطي أهمية كبيرة ودراسة للإخطار التأمينية بالاعتماد على تطوير الأدوات الرياضية والوسائل المستخدمة للحد من الإخطار .
- تكثيف المؤتمرات والملتقيات والندوات وخاصة الدولية لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير التأمين الدولية.

رابعا: توصيات البحث:

من خلال نتائج البحث النظرية والتطبيقية والتي تم عرضها سابقا ، وبعد استعراض الجوانب المختلفة لإشكالية البحث (كيف تؤثر المخاطر التأمينية على المرد ودية المالية) واستنباط أهم النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمحور حول ما يلي:

- ضرورة نشر الوعي التأميني في الوسط الاجتماعي مما يسمح من معرفة أهمية التأمين في الحياة اليومية.
- تنشيط المنافسة بين شركات التأمين باعتبارها عاملا أساسيا يحفز على تنفيذ الاستراتيجيات بغية تحقيق الأهداف المرجوة.
- تشجيع الشركات على بعث منتجات جديدة تتلاءم مع التطورات الحديثة في زمن الانفتاح على الخارج والعولمة المالية.
- ضرورة نشر الثقافة التأمينية داخل شركات التأمين لأن معظم المتعاملين يجهلون معنى التأمين ومدى أهميته وكذا مسؤولية شركات التأمين.
- ضرورة وجود نظام رقابي يهدف لتقييم أداء الشركة من خلال الاعتماد على أساليب وأدوات علمية سليمة هدفها الحد من الإخطار.

خامسا: أفاق الدراسة:

- تناولنا في هذه المذكرة أثر مخاطر التأمين على المردودية المالية لشركة التأمين ونقترح مجموعة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكتملة لهذا البحث:
- مدى التزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية .
- دراسة تأثير المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين على المردودية الاقتصادية والتجارية.
- إدارة المخاطر في شركات التأمين (دراستها من ناحية العقود التأمينية).
- دراسة أثر رأس المال شركات التأمين في الأداء المالي .

- تجربة شركات التأمين الإسلامية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب

- (1) أحمد صلاح عطية، (محاسبة شركات التأمين)، دار الجامعة - الإسكندرية، 2003/2002.
- (2) أحمد شرف الدين، (أحكام عقد التأمين)، توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، 1991.
- (3) إلياس بن ساسي يوسف قريشي، (التسيير لمالي والإدارة المالية) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- (4) الأرقم عبد الحفيظ، (التحليل المالي - الجزء 1)، مطبوعة جامعة، جامعة منتوري، قسنطينة - أكتوبر 1999.
- (5) السيد عبد المطلب عبده، (مبادئ التأمين)، دار النهضة العربية، القاهرة 1986.
- (6) اصدار المعهد المالي، (مدخل الى أساسيات التأمين)، الرياض، المكلفة السعودية، انشاء لنشر 2016.
- (7) الطاهر حردان، (أساسيات الاستثمار)، دار المستقبل للنشر والتوزيع - عمان 2012.
- (8) ثناء محمد طعيمة، (محاسبة شركات التأمين) {الاطار النظري والتطبيق العملي}، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 2002.
- (9) حنفي عبد الغفار (الأسواق و المؤسسات الاقتصادية)، دار الجامعة - الاسكندرية - 2004.
- (10) حسين العجمي وآخرون، (إدارة الخطر)، مهد البحرين لدارسات المصرفية والمالية، بدون طبعة.
- (11) خالد وهيب الراوي، (إدارة المخاطر المالية)، دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان 2009.
- (12) راشد راشد، (التأمينات في القانون الجزائري)، الطبعة الثانية - 1992 الجزائر،
- (13) ريد كامل الشبيب، (إدارة المحافظ الاستثمارية)، دار المسيرة لنشر والتوزيع عمان 2010.
- (14) طارق عبد العال حماد (إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، دار الجامعة - الاسكندرية 2007.
- (15) طارق الجمال، (استراتيجية إدارة المخاطرة)، بدون دار النشر 2011.
- (16) محمد الصيرفي، (رياضيات التأمين)، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية - مصر - الطبعة 2005.
- (17) مصطفى عبد الحميد، (التنظيم المحاسبي في شركات التأمين)، دار النهضة العربية للنشر - القاهرة - بدون سنة الطبعة.
- (18) محمد السيد سرايا، (المحاسبة في المنشآت المالية البنوك وشركات التأمين)، دار المطبوعة الجامعية، الإسكندرية - مصر - الطبعة 2008.
- (19) ممدوح حمزة، (إدارة الخطر والتأمين) كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، الطبعة 2003.
- (20) منى عمر، (إدارة محاسبة منشآت التأمين)، كلية التجارة جامعة القاهرة - مصر - سنة الطبعة 1994.
- (21) منير هندی، (إدارة المنشآت المالية)، منشأة المعارف، بالإسكندرية - مصر - الطبعة 1994.
- (22) محمد الحناوى وآخرون، (الإستثمار فى الاورق المالية وإدارة المخاطر)، المكتب الجامعي - الاسكندرية 2007.
- (23) مهندي حنا نقولا عيسى، (إدارة مخاطر (المحافظ الأئتمانية))، دار الراية لنشر والتوزيع، الاردان - عمان 2010.
- (24) ناصر دادي عدون، (اثر التشريع الخبائي على مردودية المؤسسة وهيكلتها المالي)، دار المحاسبة - الجزائر 2008.
- (25) فاطنة مروة، (فنون التجارية)، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة 2، 1993.
- (26) قادري عبد الغزيز، (الاستثمارات الدولية) (التحكيم التجارى الدولي، صمان الاستثمارات)، دار هممه لنشر والتوزيع - الجزائر 2004.
- (27) عز الدين فلاح، (التأمين مبادئه، ابواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع - عمان الأردن - 2008.
- (28) عبد الله توفيق الهلباوى، (التأمين وإدارة الأخطار)، دار الهندسية القاهرة - سنة الطبعة 2006.
- (29) عبد الله الطاهر، (النقود و البنوك و المؤسسات المالية)، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، عمان 2006.

30) عيد أحمد أبوبكر، (إدارة أخطار شركات التأمين) (أخطار الاكتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع 2011.

31) عليوش قربوع كمال (قانون الإستثمارات فى الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر- بدون سنة الطبع.

32) عاطف عبد المنعم، (تقييم وإدارة المخاطر)، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث-كلية الهندسة، جامعة القاهرة 2008.

33) سلامة عبد الله، (الخطر والتأمين : الأصول العلمية والعملية) ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة 1974.

34) سليمان ناصر، (التقنيات البنكية وعمليات الانتمان)، ديوان المطبوعات الجامعية-ورقلة 2012

35) سلامة عبد الله، (إدارة وتنظيم منشآت التأمين)، دار النهضة العربية القاهرة-الطبعة الثالثة 1967. -

36) حسام على، خالد محمد السواعي، (الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 63، ص 80. حسام على، خالد محمد السواعي، (الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

ثانيا:المذكرات:

36) فريال وريدة فنتي (أثر المخاطر المالية على الأداء المالى للمؤسسة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكادemy تخصص مالية المؤسسة جامعة ورقلة 2015.

37) فتحي تامر يونس، (دائسة كمية للدورة الاكتابية فى السوق التأمين)، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم التجارية(تخصص تأمين) 2000.

38) مغريش هارون، (دور المراجعة الداخلىة فى تحسين المردودية المالية فى المؤسسة الاقتصادية) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر فى العلوم المالية والمحاسبية-جامعة محمد خيضر-بسكرة 2013.

39) هبتو كريمة، رزيق منال، (دور تحليل الملاعة والمردودية فى تحسين الأداء المالى لشركات التأمين)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر فى العلوم التجارية 2015.

40) يحياوي سفيان، (نظام المحاسبة و طبيعة العمل المالى والمحاسبى فى شركات التأمين)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر فى العلوم المالية و المحاسبة تخصص:محاسبة و تدقيق- السنة الجامعية 2014/2015.

ثالثا:المجلات:

41) ابراهيم الجزراوى، عماد الفره لوسي، (تقييم بدائل الاستثمار بأستخدام نماذج رياضية الحديثة) (دائسة نظرية-نطبية فى شركات التأمين الوطنية):مجلة الاقتصادية والادارية-المجلد 13/48/لسبة 207-.

42) بلعزوز بن على، (استراتيجيات إدارة المخاطر فى المعاملات المالية)، مجلة الباحث-عد 2009/07-2010.

43) موساوي عبد النور، (تحليل ملاعة ومردودية شركات التأمين)، مجلة العلوم الإنسانية-العد 31-جوان 2009-المجلد ب.

رابعاً:الملتقيات:

44) حساني حسين، نور أحميدي، (الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير) تجارب الدول - الملتقى الدولي السابع، جامعة حسيبة بن بو علي .بالشلف، ديسمبر 2012 ص، 54

خامساً:المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية مع المحاسب أمحمدي عبد المالك موظف فى شركة la caat وكالة أدار.

سادساً:مواقع الانترنت:

46- www.allianceassurances.com

47-<http://www.allianceassurances.com/presentation.htm>